

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون

الجلسة العامة ١٥

الخميس ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، الساعة ١١/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد النصر (قطر)

لقد شهدنا على امتداد الأشهر الستة الماضية تغييرات تاريخية في منطقة الشرق الأوسط برمتها وشمال أفريقيا، وهي منطقة قريبة جدا من قبرص. لقد تطورت حركة شعبية في هذه المنطقة بغية تنفيذ إصلاحات ديمقراطية أساسية. والإصلاحات مسألة سيادة بالنسبة للشعوب. ويحدونا الأمل في أن تتحقق هذه الإصلاحات سلميا وبدون إراقة الدماء ولصالح الشعوب نفسها، من خلال الحوار السياسي وبدعم من المجتمع الدولي. ونحن، المجتمع الدولي، علينا أن نقدم هذا الدعم مع احترام سيادة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وسلامتها الإقليمية.

لقد شهدت جمهورية قبرص أعمال العنف ولا نزال نعاني من نتائجها. وما فتئت قبرص تعاني من آثار الغزو التركي غير المشروع في عام ١٩٧٤ واستمرار الاحتلال. ومشكلة قبرص أولا وقبل كل شيء هي مشكلة غزو واحتلال وانتهاك القانون الدولي وحقوق الإنسان للمواطنين القبارصة.

افتتحت الجلسة الساعة ١١/١٥.

خطاب السيد ديمتريس كريستوفياس، رئيس جمهورية قبرص

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى

خطاب رئيس جمهورية قبرص.

اصطُحَب السيد ديمتريس كريستوفياس، رئيس جمهورية قبرص، إلى داخل قاعة الجمعية العامة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية

العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ديمتريس كريستوفياس، رئيس جمهورية قبرص، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس كريستوفياس (تكلم باليونانية وقدم الوفد

نصا بالإنكليزية): أود أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها السادسة والستين. وأود أن أعرب عن دعم الوفد القبرصي، وأتمنى لكم كل التوفيق والنجاح في أداء مسؤولياتكم.

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، والسماح باستخراج الرفات في المناطق العسكرية وفتح أرشيف جيشها والخدمات الأخرى من أجل معرفة مصير الأشخاص المفقودين.

وخلال أول سنتين من المفاوضات المباشرة بين زعيمى الطائفتين، كان هناك تقارب في وجهات النظر بشأن مختلف جوانب المشكلة القبرصية. ويؤسفني القول إن الجانب القبرصي التركي قد تراجع، لا سيما في الفترة الأخيرة، حتى عن التقارب في وجهات النظر التي تم التوصل إليها. وهذا التغيير في موقف القيادة القبرصية التركية يستند إلى السياسة السلبية والاستفزازية التي تنتهجها تركيا في الآونة الأخيرة في المنطقة.

وفي السنوات الأخيرة، شرعت جمهورية قبرص في عملية لاستكشاف المواد الهيدروكربونية واحتمال استخراجها داخل منطقتها الاقتصادية الخالصة. وقد سبق ذلك اتفاقات مع البلدان المجاورة لتحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة، ودائما في إطار القانون الدولي، وخاصة اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي صدقت عليها جمهورية قبرص. وتوقع أن يسهم هذا الجهد في اكتشاف مصادر جديدة للطاقة، من أجل أوروبا، وطبعا من أجل المنافع المشتركة لشعبنا من القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك على السواء.

ونرى أن إمكانية اكتشاف المواد الهيدروكربونية واستخراجها سيشكل حافزا قويا آخر للقبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك للتعجيل بالتوصل إلى حل عادل وعملي قابل للاستمرار للمشكلة القبرصية بحيث تتمكن الطائفتان من التمتع بالثروة الطبيعية لبلدنا ظروف من السلام والأمن والازدهار. وأود أن أطمئن إخواننا القبارصة الأتراك أنهم سيستفيدون، رغم الظروف، من احتمال اكتشاف المواد الهيدروكربونية واستخراجها.

ومنذ الغزو التركي في عام ١٩٧٤ وهدفنا هو حل المشكلة سلميا عن طريق المفاوضات بين الطائفتين القبرصية اليونانية والقبرصية التركية تحت إشراف الأمين العام وعلى أساس قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن قبرص.

ومنذ عام ٢٠٠٨، وبناء على مبادرتنا، شرعنا في جهد جديد لحل مشكلة قبرص تحت إشراف الأمم المتحدة من خلال المفاوضات المباشرة بين زعيمى الطائفتين. ويركز هذا الجهد على أن تتطور الدولة المركزية لتصبح دولة اتحادية تتكون من إقليمين يتمتعان بالمساواة السياسية على النحو الذي حددته قرارات مجلس الأمن ذات الصلة - دولة واحدة ذات سيادة واحدة وجنسية واحدة وشخصية دولية واحدة. وأعاد زعيما الطائفتين في عام ٢٠٠٨ التأكيد على هذا الأساس عندما وافقا على استئناف المفاوضات.

وفي الوقت نفسه، تم الاتفاق على عملية التفاوض تحت إشراف الأمم المتحدة. وكما تم الاتفاق مع الأمين العام، تجري المفاوضات بقيادة قبرصية وملكية قبرصية، وتستثني أي شكل من أشكال التحكيم أو الجداول الزمنية المصطنعة. وتم الاتفاق على هذا مع الأخذ بعين الاعتبار التجارب السلبية التي تمخضت عن المحاولات غير الناجحة لحل المشكلة.

ونرمي إلى التوصل إلى حل يتفق عليه الطرفان، وإنهاء الاحتلال والاستعمار غير المشروع من قبل تركيا مع المستوطنين في الجزء المحتل من قبرص. إننا نسعى للتوصل إلى حل من شأنه أن يوحد البلد وشعبه ويهيئ الظروف لتحقيق السلام والأمن الدائمين في الجزيرة.

وهناك جانب هام من المشكلة القبرصية ذو طابع إنساني هو مسألة الأشخاص المفقودين. يجب تسوية هذه المشكلة بغض النظر عن التطورات في المفاوضات. ويجب على تركيا الوفاء بالتزاماتها، التي تنبثق عن الحكام التي أصدرتها

الذي يعاني من استمرار الاحتلال، فإنه من الطبيعي بالنسبة لنا أن نثبت النوايا الحسنة ونبذل كل جهودنا للتوصل إلى حل عادل وقابل للبقاء وعملي لمشكلة قبرص وإعادة توحيد الدولة والشعب.

وسنواصل العمل على تعزيز التعاون والثقة بين القبارصة اليونانيين والأتراك. وتحقيق التقارب بين الطائفتين هو جزء لا يتجزأ من سياستنا. ونحن ماضون بمبادراتنا بغية تهيئة الظروف الملائمة للتوصل إلى حل. ونود أن نذكر باقتراحنا لردّ فاماغوستا - وهي مدينة أوروبية غير مأهولة منذ عام ١٩٧٤ نتيجة للاحتلال التركي - إلى سكانها الشرعيين تحت إدارة الأمم المتحدة. ويتضمن اقتراحنا أيضا استخدام القبارصة الأتراك ميناء المدينة تحت إشراف الاتحاد الأوروبي.

ومن شأن تنفيذ هذا الاقتراح أن يعزز إلى حد كبير المفاوضات ويزيد الثقة بين الطائفتين؛ وسيفضي ذلك أيضا إلى وقف تجسيد فصول مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بين تركيا والاتحاد الأوروبي. ونود أن نذكر بأن مجلس الأمن في قراره ٥٥٠ (١٩٨٤)، الذي رفضت تركيا تنفيذه، قد دعا إلى تسليم منطقة فاماغوستا غير المأهولة إلى إدارة الأمم المتحدة وعودة سكانها الشرعيين.

ونود أن نعبر عن امتناننا للأمم المتحدة، التي تجري تحت إشرافها المحادثات بين زعميي الطائفتين. ونتوجه بالشكر إلى مجلس الأمن والأمين العام نفسه على مساعيه الحميدة.

ويرجع الفضل إلى الأمين العام أنه خلال اجتماعاته الأخيرة مع زعميي الطائفتين سعى باستمرار إلى أن يقوم كلا الطرفين بالتأكيد من جديد على أسس المفاوضات. وأشار بشكل خاص إلى قرار مجلس الأمن ١٢٥١ (١٩٩٩)، الذي ينص على أن تكون تسوية مشكلة قبرص

ومن المؤسف أن الجهود التي تبذلها جمهورية قبرص لممارسة حقها السيادي في استغلال ثروتها البحرية قد قابلتها تهديدات من تركيا ضد قبرص. وما مناورات البحرية التركية في منطقة قبرص الاقتصادية الخالصة، حيث تجري عمليات التنقيب، إلا استفزاز وتشكل خطرا حقيقيا يضيف مزيدا من التعقيدات في المنطقة. وفي الوقت نفسه، واصلت تركيا أعمالها غير القانونية بإبرام اتفاق مع النظام غير الشرعي في المنطقة المحتلة من جمهورية قبرص وذلك لمواصلة التنقيب داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية قبرص.

ومن هذه المنصة، أود أن أدين ذلك العمل غير القانوني، الذي يشكل استفزازا ليس لجمهورية قبرص فحسب بل للمجتمع الدولي بأسره. وبدل اتخاذ موقف بناء في المفاوضات من أجل التوصل إلى حل سريع لمشكلة قبرص، تحاول تركيا والقيادة القبرصية التركية إثارة التوتر وفرض أمر واقع جديد وغير قانوني. لقد وجهت أنقرة آخر تهديدها ضد دولة عضو في الاتحاد الأوروبي في الوقت الذي تسعى فيه تركيا إلى فتح فصول جديدة في مفاوضاتها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

ونود أن نعرب عن امتناننا لأعضاء مجلس الأمن الدائمين وغير الدائمين وللإتحاد الأوروبي على الموقف الواضح الذي اتخذوه في الدفاع عن الحقوق السيادية لجمهورية قبرص. ونطلب من مجلس الأمن والأمانة العامة والأمم المتحدة عامة أن يقوموا بإقناع القيادة التركية بأنه لن يتم التسامح مع أي تهديد أو انتهاك لسيادة جمهورية قبرص أو أي استمرار في انتهاك القانون الدولي والأوروبي.

إننا ملتزمون التزاما تاما بمواصلة العمل للتوصل، في أسرع وقت ممكن، إلى حل لمشكلة قبرص، ضمن الإطار المتفق عليه وعلى أساس العملية المتفق عليها. ومع الأخذ بعين الاعتبار أن الشعب القبرصي أولا وقبل كل شيء هو

الدولي، للقضاء على الإرهاب الدولي. وندعم تنفيذ التدابير اللازمة، بما في ذلك اعتماد اتفاقية شاملة متعلقة بالإرهاب الدولي.

وما زالت أغلبية البلدان في العالم ترزح تحت وطأة الأزمة المالية العالمية. وثبتت هذه الأزمة أن نموذجا جديدة للنمو يجب أن يسود، ويركز على الحد من أوجه عدم المساواة الاجتماعية، والقضاء على الفقر وحماية حقوق العمال وجميع الأشخاص الآخرين. وينبغي التأكيد بشكل خاص على توزيع أكثر إنصافا للخدمات الاجتماعية، مثل الصحة والتعليم، وعلى وضع حد لإفلات السوق من العقاب وعدم وجود قواعد تنظيمية. ويجب أيضا التأكيد على الانعكاسات الاجتماعية، مثل البطالة، والانحراف، والجريمة ومشاكل التهميش الاجتماعي التي تثير التوترات الاجتماعية والتراعات في عدد من البلدان في أوروبا والعالم.

وما من شك أنه لا يمكن تحقيق إرساء الازدهار والاستقرار العالمي على أسس قوية بدون حماية البيئة وكوكب الأرض وتعزيز الاستخدام المستدام لموارده.

وفي الختام، أود أن أشدد على أنه لا توجد وسيلة للتعامل مع التحديات التي تواجه العالم المعاصر إلا من خلال العمل الجماعي. ولا يمكن أن نحقق النجاح إلا إذا أدركنا أن مستقبلنا يجب أن يتسم بالاحترام المتبادل، وبالتوزيع العادل للثروة العالمية وإعادة توزيعها، والتقدم الاجتماعي والمساواة، وسيادة القانون الدولي وحقوق الإنسان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية قبرص على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحَب السيد ديميتريس كريستوفياس، رئيس جمهورية قبرص، من قاعة الجمعية العامة.

على أساس إقامة اتحاد ذي طائفتين ومنطقتين تسوده المساواة السياسية وفقاً لما هو مبين في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة: دولة بسيادة واحدة وجنسية واحدة وشخصية دولية واحدة، واستبعاد أي شكل من أشكال الاتحاد، كلياً أو جزئياً، مع أي بلد آخر وكذلك أي نوع من التقسيم أو الانفصال. هذا هو الأساس الذي لا تزال الأمم المتحدة تؤيده.

ونحن أيضاً ممتنون أن الأمين العام قد طلب التأكيد مجدداً على أوجه التقارب التي تم التوصل إليها من قبل بشأن إطار المحادثات. وكما ذكرت، من المؤسف أن الزعيم القبرصي التركي قد تراجع عن الاتفاقات السابقة ذات الأهمية الأساسية. ونرى أن الطريق الوحيد للمضي قدماً وللتوصل إلى حل في أقرب وقت ممكن هو احترام الالتزامات التي تعهد بها الجانبان في حضور الأمين العام. فلا بد من إجراء المفاوضات على أساس واضح دون تراجع.

إن النزاع الذي طال أمده في الشرق الأوسط يتسم الآن بجمود المفاوضات. ومن الأهمية الحيوية بمكان أن تستأنف عملية السلام على أساس المبادئ التي وضعها المجتمع الدولي في قراراته. وتؤيد قبرص استئناف المفاوضات وتدعو الطرفين إلى المشاركة فيها بصدق ونوايا حسنة وبدون خلق الأمر الواقع.

إن الإسرائيليين والفلسطينيين على السواء يستحقون مستقبلاً يتسم بالسلام والاستقرار والأمن في إطار دولتين مستقلتين. ونتمسك بموقفنا المبدئي من إنشاء دولة فلسطينية حرة ومستقلة، ضمن حدود عام ١٩٦٧، إلى جانب دولة إسرائيل.

انقضت عشر سنوات منذ الهجوم على مركز التجارة العالمي هنا في نيويورك. وما فتئت قبرص تدعم الجهود الجماعية للمجتمع الدولي، القائمة على القانون

وجمهورية تنجانيقا - بالذكرى السنوية الخمسين لاستقلال تنجانيقا. وسنحتفل كذلك بمرور خمسين سنة على قبول عضويتنا في الأمم المتحدة. وبعد خمسين عاما، أقف أمام الجمعية العامة لأكرر التأكيد على الإيمان والالتزام ذاتيهما بالأمم المتحدة، اللذين عبر عنهما مؤسسو دولتنا الغالية. إنني أعتز بأن تنجانيقا ظلت وقيّة لمثل الأمم المتحدة وعضوا استباقيا في هذه الهيئة. ونعد بأننا سنستمر في اتباع هذا المسار طوال الخمسين سنة القادمة وما بعدها.

إن شعب تنجانيقا سعيد بأن سنحت له الفرصة لكي يسهم في صون السلم والأمن في أفريقيا وفي أجزاء أخرى من العالم. وقد آمننا دائما بأن الوساطة ومنع نشوب الصراعات والتسوية السلمية للتراعات هي الوسائل الأمثل لحل الصراعات. ونتيجة لذلك، ظلت تنجانيقا في طليعة جهود الوساطة لحل الصراعات في البلدان المحيطة بنا، في منطقتنا وفي أماكن أخرى من القارة.

كما ظل بلدنا يساهم بالقوات وأفراد الشرطة وضباط أمن السجون والموظفين المدنيين لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام ومن خلال الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية. إننا نعد بمواصلة القيام بذلك متى وحيثما طلب منا ذلك. والأهم من ذلك، أن فرصة نادرة سنحت لنا لتكون، مع الدانمرك، في طليعة الجهود التي قادت إلى إنشاء لجنة بناء السلام في عام ٢٠٠٦.

ونحن فخورون أيضا بأننا، خلال أعوام عضويتنا الخمسين في الأمم المتحدة، أتاحت لنا فرصة الإسهام في إنهاء الاستعمار في أفريقيا وفي أجزاء أخرى من العالم. وعندما نلنا استقلالنا، قال الأب المؤسس لدولتنا، الراحل مواليمو جولوس نيريري، أن استقلال بلدنا لن يكن كاملا إلا عندما تتحرر جميع بلدان أفريقيا.

خطاب السيد جاكاي مريشو كيكويي، رئيس جمهورية تنجانيقا المتحدة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يليه رئيس جمهورية تنجانيقا المتحدة.

اصطحب السيد جاكاي مريشو كيكويي، رئيس جمهورية تنجانيقا المتحدة، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد جاكاي مريشو كيكويي، رئيس جمهورية تنجانيقا المتحدة، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس كيكويي (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم المستحق رئيسا للجمعية العامة في دورتها السادسة والستين. إن وفدي يضع ثقته الكاملة فيكم، ونؤكد لكم دعمنا وتعاوننا الكاملين. وأود أيضا أن أشكر وأهنئ سلفكم، معالي السيد جوزيف ديس، على قيادته المقتدرة لشؤون الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة. لقد تحقق الكثير من الإنجازات التي لا يساورني أي شك في أنكم ستوطدونها وستمضون بها قدما.

واسمحوا لي أيضا أن أعتنم هذه الفرصة لأتقدم بتهانيّ القلبية إلى أميننا العام الفذ، معالي السيد بان كي - مون، على إعادة توليه المنصب المستحقة. وتؤكد إعادة انتخابه ثقنتنا به ومهارات قيادته. كما إنها تمثل اعترافا بخدمته المتفانية للأمم المتحدة وللشبية بأسرها.

ومرة أخرى، أود أن أهنئ وأرحب بالعضو الجديد في أسرة الأمم المتحدة، جمهورية جنوب السودان، وأن أؤكد لها استمرار صداقة وتعاون تنجانيقا.

في هذا العام، ستحتفل جمهورية تنجانيقا المتحدة، وهي اتحاد بين دولتين سياديتين - جمهورية زنجبار الشعبية

وبهذه الروح أيضا، أود التأكيد على تضامنا مع الشعب الفلسطيني في سعيه المشروع إلى وطن مستقل. إننا نناشد بتحقيق رؤية الدولتين: دولة إسرائيل ودولة فلسطين ذات السيادة، والمستقلة، والديمقراطية، والقابلة للاستمرار، حيث تعيشان جنبا إلى جنب في سلام ووثام. ولهذا السبب أيضا نظل على تضامنا الكامل مع شعب كوبا في مطالبته بإنهاء الحصار. فرمما كان هذا الحصار هو الأطول في التاريخ. وشعوب تلك الدول الثلاث - إسرائيل وفلسطين وكوبا - عانت لأمد طال أكثر مما ينبغي. وحان الوقت لتخفيف الأعباء عن كواهلها.

وهدفنا الآخر كان ولما يزل تحقيق الوحدة الأفريقية. إننا نؤمن بقوة وحدتنا لنتمكن من التصدي بفعالية للتحديات السياسية والأمنية والإمائية المضنية التي تواجه قارتنا والتغلب عليها. وكان سعينا إلى تحقيق هذا الهدف هو الذي أدى إلى اندماج زنجبار وتنجانيقا في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٦٤ لتشكلا جمهورية تزانيا المتحدة. ولن تكمل جهودنا أبدا ونحن نسعى إلى تحقيق حلم الآباء المؤسسين في إنشاء الولايات المتحدة الأفريقية. بيد أننا نعي حقيقة أن تلك عملية ستكون تدريجية، وأن التكامل الاقتصادي الإقليمي والجماعات الإقليمية ستكون أسس ولبنات بنائها.

وتظل تزانيا، بعد ٥٠ عاما من الاستقلال و ٥٠ عاما من عضويتنا في الأمم المتحدة، تؤمن إيمانا راسخا بجمتية تعددية الأطراف. فمن خلال التعددية يمكننا أن نحقق تلاقي جميع الأمم، وبالتالي تلاقي جميع الشعوب معا، لتشكّل حاضرها ومستقبلها المشترك وحاضر ومستقبل العالم الذي تعيش فيه. والتعددية هي التي تضمن السلام والتنمية لجميع الأمم عبر السعي إلى القيم المشتركة. ولهذا الأسباب، أو من أن الأمم المتحدة مهمة اليوم مثلما كانت قبل ٦٦ عاما. ولهذا السبب أيضا، يحتاج العالم إلى المؤسسات المتعددة

وإذ استرشدت تزانيا بذلك، فقد وقفت بقوة ضد جميع أشكال الاستعمار، والفصل العنصري والتمييز العنصري في القارة الأفريقية وفي كل مكان آخر. كما استنار به عزمنا على مساعدة أشقائنا وشقيقاتنا الذين كانوا يكافحون من أجل الاستقلال والحرية في أفريقيا. وكان لنا شرف استضافة مقرر لجنة تحرير أفريقيا في دار السلام حتى تم تفكيك الاستعمار والفصل العنصري وحكم الأقلية.

لقد منحننا ملاذا ودعما أخلاقيا وماديا لكل حركة تحرير تقريبا في الجنوب الأفريقي. وهنا في الأمم المتحدة، مُنحت تزانيا شرفا نادرا من خلال رئاسة اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار من عام ١٩٧٢ إلى عام ١٩٨٠. وكانت تلك مرحلة حاسمة في إنهاء الاستعمار في أفريقيا وفي الكفاح ضد الفصل العنصري وحكم الأقلية. ومما يثلج صدورنا حقا أن نشاهد جهودنا وتضحياتنا وإسهاماتنا وقد كوفت بسخاء من خلال استقلال جميع البلدان الأفريقية وتفكيك الفصل العنصري في جنوب أفريقيا.

إن مسألة الصحراء الغربية وحدها ظلت عالقة. ويحدوني الأمل في أن تسرع الأمم المتحدة في العملية لكي يتمكن شعب الصحراء الغربية من تقرير مستقبله بطريقة سلمية.

لقد آمننا لدى نيل الاستقلال، كما نؤمن الآن وسنظل دائما، بأن جميع الناس يولدون متساوين ويستحقون بالتساوي حماية حقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما حددت فيما عرفت بشرعة الحقوق الدولية.

وهذا ما نسترشد به في عملنا على الصعيد الوطني بشأن تعزيز الديمقراطية، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، بما في ذلك الحريات الفردية التي تشمل حرية التعبير.

بتخصيص ٧,٠ في المائة من إجمالي ناتجها المحلي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لمشاركة جميع من سبقني من المتكلمين في تجديد مناشدتنا للبلدان المتقدمة النمو بأن تفي بتعهداتها.

وأعتقد أنه لو حدث ذلك، لكنا الآن على المسار الصحيح نحو تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية ومساءل عالمية عديدة أخرى. كما أود أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر تلك البلدان المتقدمة النمو القليلة التي وفت بوعودها ولأشيد بها. ولعل المثال الذي ضربته تلك البلدان يشكل مرشدا ومشجعا للبلدان الأخرى كي تحذو حذوها.

إننا نجتمع في وقت تخيم فيه على الاقتصاد العالمي ظلال كثيفة من عدم اليقين. فالاقتصادات لا تزال ضعيفة، وتنسم بالنمو البطيء في العديد من الاقتصادات الرئيسية، وبمستويات عالية من التضخم، والبطالة، وارتفاع في أسعار المواد الغذائية والطاقة، وحالة من التوتر في الأسواق المالية. وفي عالم العولمة، الآثار المتلاحقة للأزمات الاقتصادية والمالية في الاقتصادات المتقدمة النمو تؤثر علينا جميعا في العالم. وبالنسبة لنا في البلدان الفقيرة، تصبح المسألة أكثر تعقيدا.

وإذ ندعو جميعا إلى العمل العالمي المتضامن لصون الاستقرار الاقتصادي ولنكفل عدم الوقوع في كساد عالمي آخر، أناشد الأمم المتحدة أن تُبقي الحالة قيد نظرها وأن تمارس ريادتها التقليدية بشأن المسائل العالمية.

وتشكل هذه المسألة مصدر قلق لنا في أفريقيا، القارة التي ظلت تعاني من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية البالغة الصعوبة، ولكنها القارة المهيأة الآن لكي تنتقل إلى المستوى التالي: الانتقال من اليأس إلى الأمل، ومن العقود الضائعة إلى العقود الحافلة بالفرص.

إن الديمقراطية تمضي قدما بثبات في أفريقيا، والربيع العربي يتخطى ذلك. ويكاد السلام يسود جميع أنحاء القارة.

الأطراف الأخرى لإدارة العملية، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وترى تزانينا أن مختلف المؤسسات المتعددة الأطراف، بالرغم من اعترافنا بأهميتها، تحتاج إلى إصلاحات جادة للتغلب على أوجه القصور الخطيرة في إدارتها. ونحتاج إلى الإصلاحات التي تجعلها أكثر تمثيلا - لا سيما الإصلاحات التي تعزز إسماع صوت البلدان النامية. فهيكلكها الأصلي تجاهلنا. ولا ينبغي ألا نسمح لذلك أن يستمر. وبناء على ذلك، دعمت تزانينا الأصوات الداعية إلى الإصلاحات في مؤسسات بريتون وودز، والأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية، والمؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى.

وفيما يتعلق بالأمم المتحدة، ينبغي لنا الإسراع في عملية إصلاح مجلس الأمن في كلا الفئتين، وأن يتم من خلال ذلك، انضمام بلدان نامية، وخاصة من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. ومن المؤسف أننا لم نشهد إحراز تقدم جاد خلال ما يقرب من عقدين. وقد حان الوقت للبدء بمفاوضات جادة واستكمالها في أقصر وقت ممكن.

وكان النهوض بالتنمية، وبخاصة النمو المشترك، أحد المهام الأساسية للأمم المتحدة. ويسعدنا أن نلاحظ أن الأمم المتحدة ظلت دؤوبة في أداء هذه المهمة من خلال وكالاتها، وكذلك من خلال عدد من المبادرات المتخذة في مقر الأمم المتحدة ذاته. وقد ظلت قيادة الأمم المتحدة واضحة فيما يتعلق بجميع التحديات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية التي تواجه العالم: التنمية المستدامة، والرعاية الصحية، وصحة الأم والطفل، والفقر، والأمن الغذائي، والتعليم، وما إلى ذلك. وهذا الاستثمار، وهذه الريادة، يؤكدان أهمية الأمم المتحدة اليوم، وغدا، وبعد غد.

ولكن النوبيا الحسنة للأمم المتحدة لم تتحقق بالكامل. فبعض البلدان المتقدمة النمو لم تف بالتزاماتها

قدرتنا في مجال منع الهجمات، سيكون هناك عدد أقل من القراصنة لمضايقتنا.

لا يزال الخلافات مستمرة إحراز تقدم بشأن مشروع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي. فكلما طال تأجيلنا للمسألة، كلما زاد الإرهاب الدولي تقدماً في استراتيجياته وأساليبه. لقد شهدنا الأحداث التي وقعت في أبوجا في الآونة الأخيرة عندما هوجمت الأمم المتحدة. وتزانيا تدين بأقوى العبارات الممكنة هذا العمل الوحشي، وتعرب عن تضامنها مع شعب نيجيريا والأمم المتحدة. ومن الواضح أنه لا بد من أن يظل الكفاح ضد الإرهاب أولوية عليا بالنسبة للأمم المتحدة.

سأكون مقصراً إذا ما اختتمت بياني من دون الإعراب عن العرفان والشكر للأمين العام على الشرف الذي أسبغه على بلدي، تزانيا، في العام الماضي عندما شكل لجنة معنية بالمعلومات والمساءلة من أجل صحة المرأة والطفل. وقد عينني ورئيس وزراء كندا ستيفن هاربر رئيسين مشاركين للجنة. لقد كان من دواعي شرفي أن أخدم في اللجنة وأمل أن تساعد التوصيات التي قدمناها في إعلاء شأن قضية العمل النبيل الذي نقوم به جميعاً من أجل إنقاذ الأرواح البريئة لملايين النساء والأطفال الذين يموتون جراء أسباب يمكننا منعها.

أختتم كلمتي كما بدأت بإعادة تأكيد إيماننا بالأمم المتحدة التي هي تجسيد حقيقي للإنسانية. إننا نكرس أنفسنا لاحترام القيم والمبادئ المتجسدة في ميثاقنا، وسوف نواصل القيام بدور كامل ونزيه وبناء في عمل الأمم المتحدة، كما فعلنا دوماً خلال الخمسين سنة الأولى من عمر دولتنا المستقلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة أشكر رئيس جمهورية تزانيا المتحدة على البيان الذي ألقاه من فوره.

ولا توجد حالات صراع خطيرة باستثناء الصومال، حيث ما زالت هناك حاجة إلى انخراط جاد من جانب الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي والمجتمع العالمي. وكل ما تحتاج إليه أفريقيا الآن هو الدعم المستمر لبناء مؤسسات الديمقراطية والحكم، وبناء اقتصاداتنا والتغلب على التحديات الاجتماعية.

ومن بين التحديات التي تحتاج إلى اهتمام جاد من جانب هذه الهيئة، والمجتمع الدولي عامة، الجفاف المستمر في القرن الأفريقي وبعض بلدان شرق أفريقيا. ولم تخف وطأة المشكلة وما تجلبه من عواقب وخيمة، كما تجسّد ذلك في المجاعة المستمرة في الصومال. وقد حان الوقت لتوجيه اهتمام أكبر إلى الحالة في هذا الجزء من أفريقيا، لأن جميع الشواهد والأسباب تشير إلى تفاقم المشكلة وامتدادها إلى بلدان أخرى. وقد بدأت تزانيا تشعر بضغط تلك الأزمة.

والقرصنة هي المشكلة الثانية، في منطقتنا من أفريقيا، التي أود أن أشير إليها اليوم. فهذه المشكلة ما زالت مستمرة، وفي الواقع يتسع نطاقها. ونشهد الآن المزيد من الهجمات التي تقع في مناطق أبعد في جنوب الصومال. وبعد أن كانت تلك الهجمات تقع في خليج عدن، باتت الآن تنتقل جنوباً بحيث تصل إلى تزانيا وموزامبيق وجزر القمر ومدغشقر. ومنذ العام الماضي، حينما انتقلت أعمال القرصنة إلى مياها الإقليمية، هوجمت ١٣ سفينة، ونجحت خمسة منها في اختطاف السفن. وقد سببت تلك الهجمات ارتفاعاً في تكلفة النقل البحري إلى موانئنا. وإذا لم ننجح في وقف تلك الهجمات، فقد تعرقل خدمات النقل البحري وتؤثر سلباً في اقتصادنا.

إننا بحاجة إلى دعم المجتمع الدولي للمساعدة في بناء القدرات لمكافحة القرصنة. ونرحب باستعداد الجمعية لمساعدتنا في تحسين محاكمنا وسجوننا من أجل محاكمة ومعاقبة القراصنة. وإذا ما صدرت إيماءات مماثلة إلينا لبناء

وسعيه الدائم لتوفير عناصر الاستقرار في عالمنا، من قبيل التنمية والتعاون دولي المشترك لما فيه مصلحة شعوب العالم قاطبة، ونغتتم هذه الفرصة لتهنئته على إعادة انتخابه لفترة ولاية ثانية.

لا شك في أن العالم بدأ يدخل حقبة جديدة من المتغيرات الهامة في ظل تنامي وسائل الاتصال الحديثة بين البشر، مما أدى إلى تحولات متسارعة وغير مسبوقه يشهدها العالم، وها نحن نعيشها الآن في منطقتنا العربية. وقد أدركنا في مملكة البحرين قبل عقد ونيف من الزمن أهمية التحرك نحو مزيد من الإصلاح والتطوير، واضعين نصب أعيننا المصلحة العليا لشعبنا، بتحقيق مطالبه في الحرية والمشاركة السياسية والتي لا بد لها من أن تكون منسجمة مع تاريخ وموروث كل بلد وتطوره، وتوفير أسباب العيش الكريم، والأمن والطمأنينة لمجتمع يسوده التعايش السلمي والمساواة، وتكافؤ الفرص للتمكين من تحقيق العدالة والتنمية المستدامة للجميع.

إن مملكة البحرين إذ انتهجت في مجمل خطواتها التحديثية نهج الحوار عبر تاريخها الطويل، ومواصلة إجماع شعب البحرين على مبادئ ميثاق العمل الوطني في عام ٢٠٠١، دعت إلى حوار التوافق الوطني الذي يشمل جميع أطراف الشعب. بمختلف مكوناته من أجل الوفاء بمتطلبات التقدم الحديث واستمرار عملية الإصلاح لتحقيق التطلعات الوطنية وتكريس التمثيل الشعبي والمشاركة في صنع القرار، مما يؤكد شراكة وطنية للجميع، مؤكداً دعمنا لنتائج هذا الحوار.

لذا فإن ما حققته مملكة البحرين على الصعيد الوطني هو امتداد لتاريخ طويل يعود إلى بدايات القرن الماضي لبلوغ مجتمع قائم على العدل والمساواة والتحول والانفتاح، فأصالة شعبنا، وثقافته واقتصادنا الحر، وتطورنا السياسي، والتزامنا الثابت بالمبادئ العالمية لحقوق الإنسان والتعايش السلمي

اصطُحِب فخامة السيد جاكيا مريشو كيكويي، رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين

الرئيس: تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب ملك مملكة البحرين.

اصطُحِب جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس: يشرفني باسم الجمعية العامة أن أرحب في الأمم المتحدة بجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الملك حمد بن عيسى آل خليفة: السيد الرئيس، يسعدنا من على هذا المنبر الأسمى، أن نحيي إخواننا وأصدقاءنا رؤساء الدول والوفود المثلة في هذه القاعة، وكلنا أمل بأن تتمر اجتماعاتنا في الدورة السادسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة عن نتائج ملموسة تتناسب مع طموحنا في هئية مناخ آمن ومستقر، وسلام دائم يسود عالمنا لما فيه خير الإنسانية ورفاهيتها. من دواعي سرورنا أن نرى دبلوماسياً آخر من مجلس التعاون لدول الخليج العربية رئيساً للجمعية العامة، ونغتتم هذه المناسبة لعرب عن خالص تمنياتنا لسعادة السفير ناصر بن عبد العزيز النصر بالتوفيق والنجاح في مهمته العالمية، ونتمنى لبلاده، دولة قطر الشقيقة، مزيداً من الرفعة والتقدم على جميع الصعد، مُعربين عن شكرنا لسلفه معالي السيد جوزيف ديس لمساهماته القيّمة في إدارة أعمال الدورة الماضية.

يطيب لنا أيضاً أن نعرب عن تقديرنا البالغ لمعالي السيد بان كي - مون الأمين العام، على جهوده الدؤوبة من أجل تعزيز دور الأمم المتحدة في الحفاظ على السلم والأمن،

أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠١، ولكن العزم والإرادة جعلنا من هذه البلاد مكاناً آمناً.

إن مملكة البحرين بوصفها دولة محبة للسلام ستظل ودية لهذه المنظمة على دورها التاريخي في دعم سيادة بلدنا، ولهيئتها القضائية لإنهاء الخلافات بين الدول دعماً للاستقرار والتنمية في العالم. وفي يقيننا إن الإنسانية والمجتمع الدولي سيكسبان على الصعيد العالمي، كما كسبت الحضارات الإنسانية من عطاءات الحضارة العربية الإسلامية في التاريخ. إن العرب مسلمين ومسيحيين ويهوداً وسواهم من أهل الديانات والمعتقدات الأخرى لا يمكن لهم أن يتعايشوا إلا في ظل "دولة مدنية" تقوم على التسامح. ونحن إذ نتحدث من واقع تجربة بلدنا البحرين التي بحكم انفتاحها وجذورها الحضارية الضاربة في عمق التاريخ والتي كانت في تراث العالم القديم رمزا للتعايش والتفاعل بين هذه العطاءات الإنسانية، فإن هذه الأمور قد أهلتها لأن تكون مركزاً حضارياً وروحياً لحيطها الطبيعي والإنساني في الخليج العربي منذ ذلك الزمن المبكر، وأسست على ذلك مجتمعها المدني وهضمتها المعاصرة في التنظيم الإداري والعمل الاقتصادي والتنوير التربوي والثقافي.

إن مملكة البحرين إذ تقدر للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة دعمها للإنجازات ولئيلها للجوائز في العديد من المجالات الإنسانية والاجتماعية، تود أن تؤكد اهتمامها البالغ بالقضايا العالمية التي طرحها معالي الأمين العام في تقريره السنوي عن أعمال المنظمة. وفي اعتقادنا أن تعاون الدول الأعضاء جميعاً بشأن عدد من هذه القضايا، من قبيل تغيير المناخ والصحة العالمية، والجفاف، والقضاء على الفقر، ونزع السلاح والحد من التسليح وعدم الانتشار، ومكافحة الإرهاب، كلها أصبحت ضرورة ملحة وأمرأ في غاية الأهمية أمام التحديات والمشاكل التي تواجه البشرية، وذلك من أجل إقامة عالم جديد يسوده الأمن والطمأنينة والسلام والرفاهية.

واحترام آراء الآخرين، هي ثروتنا الحقيقية التي نحافظ عليها ونديمها لأجيالنا القادمة.

أمام المجتمع الدولي اليوم فرصة مواتية أكثر من أي وقت مضى لإنصاف الشعب الفلسطيني الشقيق وتحقيق تطلعاته المشروعة بالاعتراف بدولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشرقية، لإنهاء حقبة مريرة من الصراع العربي الإسرائيلي الذي يتطلب انسحاباً إسرائيلياً كاملاً من الأراضي العربية المحتلة كافة إلى خطوط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ في فلسطين، والجولان العربي السوري المحتل، والأراضي المحتلة في جنوب لبنان وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ومبادرة السلام العربية.

وانطلاقاً من حرصنا على أمن منطقة الخليج العربي، نؤكد على ضرورة حل قضية الجزر الإماراتية الثلاث المحتلة من خلال المفاوضات المباشرة أو إحالتها إلى محكمة العدل الدولية. وفيما يتعلق بتطورات الأوضاع في اليمن الشقيق، تدعم مملكة البحرين المبادرة الخليجية من أجل الحفاظ على استقرار ووحدة اليمن وتحقيق تطلعات شعبه. كما نؤكد في هذا الصدد على أهمية الحفاظ على وحدة التراب المغربي وحل مشكلة الصحراء المغربية وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إن مملكة البحرين، التزاماً بالعمل الدولي المشترك وبدورها ومسؤولياتها في المنطقة، لم تنردد في المساهمة والمشاركة في مجموعة أصدقاء ليبيا تحقيقاً لتطلعات شعبها ووحدة أراضيها وسلامتها الإقليمية، وفي المساهمة بقوات حفظ السلام الدولية في أفغانستان دعماً لاستقرارها وأمنها في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية، وكذلك في مكافحة الإرهاب الدولي والقرصنة في أعالي البحار. كما تشارك مملكة البحرين المجتمع الأمريكي الصديق تأله من العمل الإرهابي المؤسف الذي حدث في الحادي عشر من

معالي السيد جوزيف ديس، تقديري الكامل وتقدير وفدي على عمله الرائع والنتائج المشجعة التي حققها خلال رئاسته.

أود هنا أيضا أن أنوه بشكل خاص بالأمين العام بان كي - مون على التزامه الحازم وجهوده الدؤوبة من أجل إحلال السلم العالمي، مما أكسبه عن جدارة إعادة انتخابه لفترة ثانية على رأس الأمم المتحدة. وفي تأكيد تهانتي الحارة على إعادة انتخابكم، أود أن أؤكد أيضاً، بالنيابة عن الشعب والحكومة الإيفواريين، وبالأصالة عنّي شخصياً، امتناننا العميق وآيات شكرنا على الدور الحاسم الذي أدته الأمم المتحدة وأديتموه أنتم شخصياً، في حلّ الأزمة الإيفوارية.

وإنني أشير بالرضى إلى أن سيدة انثخت ديمقراطياً عام ٢٠١٠ لتقود البرازيل، السيدة ديلما روسيف، افتتحت مناقشتنا العامة للمرة الأولى في التاريخ. وأنا أحتفي بهذه الحقيقة.

والموضوع المختار لهذه الدورة - "دور الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية" - يثبت إرادتنا بوضع منظماتنا في صلب حلّ الأزمات الدولية. وهو يركّز اهتمام جمعيتنا على واحدة من المهام الرئيسية الموكولة إلى الأمم المتحدة - استخدام المفاوضات وتعزيزها في حلّ النزاعات، التي شكّل انتشارها وخطورتها تهديداً شديداً لتوازن البشرية وتقدّمها في السنوات الأخيرة. وتنفيذ نهج كهذا في العلاقات الدولية يستدعي مشاركة حاسمة وتضامناً من جانب الدول الأعضاء، في السعي إلى حلول تفاوضية للتراعات الجارية والمُحتملة، على المستويات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية. وفي هذا الصدد، أرحب باستقلال جنوب السودان وقبوله بصفته الدولة العضو الـ ١٩٣ في الأمم المتحدة.

ويؤكد التاريخ الحديث للشعوب فضائل الحوار والمفاوضات لحلّ حتى أكثر النزاعات تعقيداً، كما ثبت من

ختاماً، نؤكد على التزامنا بمبادئ ومقاصد الأمم المتحدة ودورها البناء في تثبيت دعائم السلام والحيمة والازدهار في العالم.

الرئيس: باسم الجمعية العامة أشكر ملك مملكة البحرين على البيان الذي ألقاه من فوره. وأشكره على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي.

اصطُحِب جلاله الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد ألسان أواتارا، رئيس جمهورية كوت ديفوار.

الرئيس: تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس جمهورية كوت ديفوار.

اصطُحِب السيد ألسان أواتارا، رئيس جمهورية كوت ديفوار، إلى قاعة الجمعية العامة

الرئيس: يشرفني باسم الجمعية العامة أن أرحب في الأمم المتحدة بالسيد ألسان أواتارا، رئيس جمهورية كوت ديفوار، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس ألسان أواتارا (تكلم بالفرنسية): بما أنني أتكلم للمرة الأولى أمام هذه الجمعية، أقدم خالص شكري للمجتمع الدولي وللبلدان الصديقة التي أولت الثقة لكفاحنا من أجل الديمقراطية والتي لم تخذلنا في دعمها لنا خلال الأزمة المؤلمة والعصيبة التي مرت بها كوت ديفوار بعد الانتخابات.

شأن من شأن من سبقني من المتكلمين، أود أيضا يا سيادة الرئيس أن أهنتكم تهنته حارة على توليكم رئاسة الجمعية العامة في دورتها السادسة والستين، وهذا شاهد على الاعتراف بمساهمتمكم الممتازة في توسيع نطاق تأثير المنظمة وتعزيز مُثلها العليا. ونؤكد دعم وفدي الكامل لكم في اضطلاعكم بولايتكم. كذلك أود أن أنقل إلى سلفكم،

بالحاح نموذجاً جديداً للتنمية، يستند إلى القيود البيئية التي تكفل تلبية احتياجات السكان من العمالة والأمن والعدالة. ولا يمكن التغلب على هذا التحدي إلا بالتضامن.

وأزمات الغذاء والطاقة والبيئة، والكوارث الطبيعية، التي أصبحت أكثر تواتراً وخطورة من أي وقت آخر، بسبب آثار تغير المناخ، تُثبت أن توازن الحياة الإنسانية لا يزال هشاً، على الرغم من التقدم الهائل المُحرز في عدد كبير من المجالات. وهي تؤكد أيضاً مدى الترابط الوثيق بين مصائر شعوب العالم، لأنه ما من تقسيم جغرافي أو عرقي أو ديني يمكنه أن يصمد أمام حدوث تلك الظواهر أو آثارها السلبية. وإدراكاً منا لمسؤولياتنا تجاه شعوبنا، وفوق ذلك، تجاه البشرية بأسرها، يتعين علينا توحيد القوى من خلال إطار متعدد الأطراف، سعياً إلى حلول مُبتكرة وفعالة لهذه الأزمات والكوارث الأخرى، التي تشكل تهديداً حقيقياً للسلم والأمن الدوليين.

وفي هذا الصدد، أودّ أن أؤكد تعاطف شعب كوت ديفوار وحكومتها مع ضحايا الكوارث الطبيعية، وبخاصة في اليابان ومنطقة البحر الكاريبي والولايات المتحدة. وإنني أتقدم بتعاطف خاص وأحوي إلى شعوب القرن الأفريقي، التي تعاني الآثار الرهيبة للمجاعة نتيجة جفاف طويل.

وفي مجابهة هذه المآسي الإنسانية، لا غنى عن الالتزام السياسي لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. لذا، يرحب وفد بلادي بالمبادرات التي أطلقها المجتمع الدولي - وبخاصة الرئاسة الفرنسية لمجموعة الـ ٢٠، والمؤسسات المتخصصة في الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي - بغية تلبية الاحتياجات الفورية للسكان المتضررين.

ويبقى السلام والأمن الدوليان سبباً للقلق الشديد لدى منظمنا، في ضوء انتشار النزاعات المسلّحة، والأخطار

خلال تفكيك نظام التمييز العنصري، والتقدم المُحرز في حلّ الأزمة الإسرائيلية - الفلسطينية، وإن كان لا يزال متواضعاً.

إنّ هذا موضوع قريب إلى قلوبنا، لأنّ أبا الأمة الإفوارية، الرئيس فيليكس أوفويت - بوانيي، ترك بصمته على تاريخ كوت ديفوار والقارة الأفريقية بأسرها، نتيجة نهجه العملي لحلّ النزاعات عبر الحوار. وجائزته للبحوث المتعلقة بالسلام، والممنوحة من اليونسكو، تُثبت وتمثّل تقدير المجتمع الدولي لجهوده في تعزيز السلام. لذا، فإنه شرفٌ وفخرٌ لي أن أترم باتباع خطى النهج الذي روّجه هذا المُريد الدؤوب للحوار والسلام. وفي هذا السياق، يبقى بلدي على أتم الاستعداد، كما في الماضي، ليعزز تعزيزاً ثابتاً خيار التفاوض لحلّ النزاعات ومنع نشوبها، ولحماية السلام - كشرط مُسبق للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في العالم.

ولا يمكن الحصول على جائزة السلام المنشودة بشدة، حتى من خلال المسالك الملائمة للتشاور والحوار، بدون المزيد من التوازن والتنمية الاقتصادية الأكثر إنصافاً في عالمنا. وفي هذا الصدد، إنّ الأزمة الاقتصادية والمالية التي هزّت العالم طوال ثلاث سنوات، والتي لا تزال عواقبها محسوسة، ولا سيّما في البلدان النامية، تستدعي العمل، حتى فيما يصبح النمو أكثر وضوحاً في بعض المناطق. وإذا أردنا أن نمنع ارتداد هذه الأزمة بشكل مستدام، فيتعيّن التعزيز المطلق لهذا التوجّه، الذي ما فتئ، منذ عام ٢٠١٠، يواصل النموّ الناجم جزئياً عن الأداء الاقتصادي للبلدان الناشئة والنامية.

ومع ذلك، فإنّ النموّ الاقتصادي القوي غير كافٍ لضمان الأمن والاستقرار في عالمنا. ومن الضروري وجوب اقترانه بالحصول الشفاف والعاقل على عمالة، وبخاصة للشباب، وبالأمن والعدالة إذا أردنا حقاً أن نكسر دوّامات العنف السياسي والإجرامي. لذا، يجب علينا أن نعتمد

ونتيجة النزاع الاجتماعي والسياسي الذي بدأ في كوت ديفوار عام ٢٠٠٢، تُظهر عودة الديمقراطية إلى بلدنا بالاستناد إلى الوعد بسيادة القانون، ومجتمع يتشارك المُثل المشتركة للسلام واحترام حقوق الإنسان. ولهذا السبب، فإنّ التعايش هو الركن الأساسي لبرنامج حكومتي. وحالما تولّيت منصبي، أرسيت المصالحة الوطنية بصفحتها إحدى أولوياتنا، بإنشاء لجنة للحوار والحقيقة والمصالحة، بهدف تهيئة الظروف المؤاتية للحوار بين جميع مستويات المجتمع، بغية مداواة جراح الأزمة، وإعادة حيَاكة النسيج الاجتماعي، واستعادة التماسك الوطني وتوطيد السلام والعدالة.

وعلاوة على ذلك، فإن الحكومة المسؤولة عن جعل تلك المبادئ أساساً لأنشطتها، تعمل جاهدة لضمان الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي نحو إعادة إعمار كوت ديفوار. وهكذا، كان برنامج الطوارئ الصادر عن الرئيس، والذي أُطلق في آذار/مارس، بينما كنتُ في فندق غولف، قد أثمر فعلاً نتائج إيجابية لشعب كوت ديفوار، ولا سيّما سكان أيدجان، الذين عانوا أعمال السلب وتدمير الممتلكات. ويُركّز البرنامج تركيزاً خاصاً على تحسين الخدمات الاجتماعية الأساسية، ولا سيّما توفير مياه الشرب، والرعاية الصحية، والتعليم، والكهرباء والصحة العامة، التي تشكّل تحديات كبرى يجب التغلّب عليها أثناء محاولتنا تحقيق أهدافنا الإنمائية للألفية.

وتنظيم الانتخابات البرلمانية قبل نهاية هذه السنة سيُتيح لنا تعزيز الديمقراطية والعدالة الاجتماعية في كوت ديفوار، بمساعدة الأمم المتحدة ودعمها عبْر قرار مجلس الأمن ٢٠٠٠ (٢٠١١) المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١١، والذي يُثبت مجدداً عزم المنظمة على دعم كوت ديفوار حتى نهاية الأزمة، كما نصّ على ذلك اتفاق واغادوغو السياسي.

النوعية، والنشاط الإرهابي، والجريمة عبْر الوطنية، والاتجار بالبشر، والاتجار بالمخدرات والأوبئة. فهذه كلّها تُعيق التنمية العالمية المتسقة، وبخاصة في أفريقيا، التي تكافح لضمان تنميتها الاقتصادية والاجتماعية على الرغم من إمكاناتها الهائلة، إذ يعصف بها العديد من بؤر التوتّر.

وللأمم المتحدة دور تُوديه في تعزيز التضامن الدولي الذي لا بُدّ منه في تصدّيئنا الفعّال والملائم للأزمات. ويتطلب ذلك تعبئة الموارد الكافية لتمويل البحوث والتنمية في مجالات إنتاج المحاصيل الغذائية، والطاقة المتجددة والتنمية المستدامة. فالمطلوب لهذه الغاية خفض كبير في الإنفاق العسكري، يسمح بإيجاد تلك الموارد. وستكون هذه التضحية مفيدة جداً لبقاء البشرية.

وإدراكاً مني لهذه الأزمات، سعيت إلى توطيد أمن بلدي منذ توليت منصبي. وتوشك المناقشات أن تُستكمل بشأن اتفاق ثلاثي مع جيراننا، ولا سيّما ليريا - التي تمّ توقيع الاتفاق معها - وغانا وغينيا، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، والموجودين في المنطقة. وتسعى هذه الاتفاقات إلى ضمان العودة الطوعية والسريعة للاجئين الإيفواريين من تلك البلدان الشقيقة، وحماية حدودنا الشرقية والغربية من تنقل الجماعات المسلّحة، والاتجار بالمخدرات وتهريب المعادن الثمينة.

والمفاوضات جارية أيضاً مع شركائنا الغربيين، لضمان أن تصبح كوت ديفوار حصناً للدفاع والأمن الإقليميين في مكافحة الإرهاب. وتصديقنا مؤخراً على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة يعزز تصميمنا الثابت على اعتماد جميع الوسائل القانونية لمكافحة العنف وحماية أمن فئات شعبنا الأكثر ضعفاً، ولا سيّما النساء والأطفال.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد سياستيان بينيرا إتشينيكي، رئيس جمهورية شيلي، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس بينيرا إتشينيكي (تكلم بالإسبانية): أودّ في البداية أن أهنئ السيد بان كي - مون على إعادة انتخابه مؤخراً أميناً عاماً، وأن أهنئكم، السيد الرئيس، على انتخابكم لترأسوا هذه الدورة السادسة والستين للجمعية العامة.

يلتقي في هذا الاجتماع للأمم المتحدة العديد من البلدان والأعراق، والثقافات واللغات، والأديان والمذاهب. وكلّها مترابطة في هذا العالم المَعوَلَم، لأننا فوق كلّ الفوارق والمشروعة، نعيش جميعاً على الكوكب ذاته، ونستشوق الهواء ذاته ونستدفي بالشمس ذاتها. ونحن نشاطر المستقبل ذاته بوصفنا سكان كوكب الأرض. ونشاطر التحديات والفرص نفسها. ولدينا جميعاً الرغبات ذاتها في السلام، والحرية، والعدالة، والازدهار لشعبونا ودولنا.

أقف أمام هذه الجمعية لأعرب، مع اقتناعنا المتواضع، عما يتعين على بلدي أن يقول للمجتمع الدولي. ولكنني أتيت أيضاً للاستماع بعناية واحترام، إلى ما تقوله بلدان أخرى لبلدنا. إن شيلي فخورة وستظل فخورة بالدفاع عن الحوار وتعزيزه بوصفه أفضل آلية لمواجهة المنازعات وتسويتها. وتعتقد شيلي اعتقاداً راسخاً أن لجميع الأمم، والثقافات، والتقاليد، والعقائد شيئاً تعلمنا إياه. ولكننا نعتقد كذلك أن لدينا جميعاً أشياء نتعلمها من الآخرين.

مما لا شك فيه أننا نواجه عالماً جديداً - مختلفاً جداً عن العالم الذي عرفناه نحن أو عرفه آباؤنا، والذي ظهر بقوة خلال العقود الماضية: عالم جديد ولد من ثورات المعرفة والتكنولوجيا والمعلومات، فهياً وسيستمر في تهية الفرص

والأزمة السياسية - الاجتماعية في كوت ديفوار طوال السنوات الـ ١٠ الماضية قوّضت التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدي. وفيما نحن نقترّب من عام ٢٠٢٠، أطمح إلى أن أحل كوت ديفوار دولة ناشئة، متصالحة مع نفسها ومع الدول الأخرى، وموحّدة بالقيم الجمهورية؛ دولة حديثة تحترم استقلال السلطة القضائية، وتكافح الإفلات من العقاب وتضمن تعزيز الجدارة والكفاءة.

وختاماً لرسالة الأمل الموجزة هذه من أجل بلدي، أطالب جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالمشاركة الثابتة والمستمرة في السعي إلى الحلول الجماعية والفعّالة والدائمة، التي ستبني عالماً أفضل قائماً على أشكال من التنمية أكثر تناغماً وأماناً، عبّر الحوار والتعاون.

وكوت ديفوار، التي غالباً ما دُعيت في الماضي إلى المساهمة في البحث عن حلول سلمية للتراعات، تعزم القيام بهذه المهمة من جديد. إنها رسالة طبيعية لنا في جوانب عديدة، لأنّ كوت ديفوار، كما قال فيليكس أوفويت - بوانيي، صديقة للجميع وليست عدوة لأحد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أودّ أن أشكر رئيس جمهورية كوت ديفوار على البيان الذي ألقاه للتوّ.

اصطُحِب السيد الحَسَن وِاتارا، رئيس جمهورية كوت ديفوار، من قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد سياستيان بينيرا إتشينيكي، رئيس جمهورية شيلي

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يُلقيه رئيس جمهورية شيلي.

اصطُحِب السيد سياستيان بينيرا إتشينيكي، رئيس جمهورية شيلي، إلى قاعة الجمعية العامة.

الأبعد مدى من حيث حجمها واتساعها، ومن حيث التحديات والفرص التي تنطوي عليها. ولكن على غرار الثورات التي حدثت في الماضي - المعادن، أو الزراعة، أو الثورة الصناعية - هذه الثورة في القرن الحادي والعشرين ستكون سخية جداً تجاه تلك البلدان التي تحتضنها بحماسة. ولكن الثورة ستظل غير مبالية أو حتى قاسية تجاه البلدان التي تقرر ببساطة تجاهلها أو التغاضي عنها. وهكذا يصبح الاعتماد علينا إذا كانت ستصير عاملاً للحرية والوحدة والتقدم وجسراً لتقليص الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والدول الناشئة، أو أن تصير على العكس من ذلك، عاملاً جديداً للانقسام، وداراً جديداً لزيادة إبعاد تلك البلدان الموجودة في عالم الفرص عن البلدان الموجودة في عالم الإحباط.

بالتأكيد، إن المسؤولية الرئيسية عن النهوض لملاقاة هذه الثورة التي تطرق أبوانا بالفعل تقع على عاتق كل بلد. ولكنها مسؤولية تقع أيضاً على عاتق المجتمع الدولي. وفي حالة البلدان الناشئة التي تشمل جميع البلدان في أمريكا اللاتينية، بما في ذلك بلدي، شيلي، فهذا يعني، بالإضافة إلى تحمل مسؤولية ضخمة، إيجاد فرصة فريدة من نوعها لإعادة تحديد ماضينا. والأهم من ذلك، إنها فرصة للتأقلم مع مستقبلنا. والواضح أن أمريكا اللاتينية - التي تحتفل الآن بمرور مائتي عام على الاستقلال - لديها كل ما تحتاجه للتغلب على الفقر والتخلف الإنمائي. فلدينا أراضٍ واسعة وخصبة، وموارد طبيعية وفيرة، ولغتان مرتبطتان ارتباطاً وثيقاً، والأهم من ذلك، الناس الذين أظهروا، مع التضامن والحيوية، قدرتهم على التغلب على أي عقبة تعترض طريقنا بحكم الطبيعة أو العناية الإلهية. لم نشهد حروباً مثل تلك التي شهدتها أوروبا في القرن الماضي، أو صراعات عرقية أو دينية مثل تلك التي لها تأثير على مناطق أخرى من العالم.

ومع ذلك، وبسبب أننا لم نعرف كيف ننضم إلى الثورة الصناعية في الوقت المناسب، ما زالت قارتنا متخلفة

الهائلة لتحقيق التقدم المادي والروحي لبلايين الناس في جميع أنحاء العالم - وهي فرص لم يعرفها العالم أبداً.

ومن المؤكد أيضاً أن هذا العالم الجديد ينطوي على مخاطر وتحديات وتهديدات وفرص جديدة تتجاوز إمكانات أي حكومة بمفردها ولا يمكن مواجهتها بنجاح إلا من خلال العمل المشترك. فعلى سبيل المثال، إن الأزمات المالية، إضافة إلى أنها أصبحت أكثر تواتراً كل يوم، تخلف آثاراً إقليمية وعالمية متزايدة لا يمكن تجاهلها. وشروط المجتمع الحديث، مثل الإرهاب والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة، لم تعد منذ فترة طويلة تآبه للحدود أو الأقاليم أو الولايات القضائية. وأي محاولة فعالة لمواجهة الاحترار العالمي، وحماية البيئة، والكوارث الطبيعية، والطوارئ الصحية، والجوع، والفقر المدقع ستتطلب بالتأكيد المزيد من العمل المنسق والفعال من مجتمع الدول والهيئات الدولية إذا كنا نريد حقاً أن نبدأ بتغيير مسار التاريخ.

ونتيجة لذلك، من الملح اليوم أن نعيد موضعنا ونعيد تشكيل كل منظمة دولية، الكثير منها نشأ في عالم مختلف جداً، خلال فترة ما بعد الحرب. واليوم، مثلما نعلم جميعاً، فهي تفتقر إلى الردود الفعالة اللازمة للحقائق والتحديات والفرص القائمة في وقتنا الحاضر، وتلك التي تتعلق بالمستقبل والتي أخذت تبدأ بالظهور. ولا شك في أننا حققنا تقدماً كبيراً، ولكننا ندرك أنه كان بطيئاً للغاية وغير كافٍ. ولا يسعنا أن ندعي قيادة هذا العالم الجديد عن طريق المؤسسات القديمة. فسوف يسألنا أطفالنا يوماً ما عن كيفية مواجهة هذه التحديات. إنها تحدياتنا في نهاية المطاف، ويجب أن نتصدى لها الآن. وإذا لم نفعل ذلك، فمن سيقوم به؟ وإذا لم يكن الآن، فمتى؟

وبما أن ثورة المعرفة والتكنولوجيا والمعلومات هذه ليست الثورة الأولى التي تواجه البشرية، فإننا نعلم جميعاً أنها

بالإضافة إلى ذلك، لا نزال نشارك بنشاط في المفاوضات المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن، بغية زيادة أعضائه الدائمين وغير الدائمين وجعله أكثر تمثيلاً لحقائق النظام العالمي الجديد. وأيدنا أيضاً إصلاح مجلس حقوق الإنسان، الذي أعيد فيه انتخاب شيلي مؤخراً.

وفيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية، فإن شيلي بلد اندمج في العالم وأبرم اتفاقات التجارة الحرة مع أكثر من ٥٨ بلداً في جميع القارات، أي ما يمثل أكثر من ٨٠ في المائة من سكان العالم. ومع ذلك، إن التزامنا بالتجارة الحرة لا يتوقف عند هذا الحد. فنحن نؤيد بقوة جولة الدوحة لمنظمة التجارة العالمية من أجل إحراز تقدم، مرة وإلى الأبد بعد عقود من الركود، نحو تحرير التجارة العالمية، لأن الحمائية هي استجابة ضعيفة، وهي حتى أسوأ من ذلك عندما نواجه الظروف الخطيرة اللازمة التي نشهدها اليوم.

علاوة على ذلك، وفيما يتعلق بتعزيز السلام في العالم، اعترفت شيلي بالدولة الفلسطينية، البلد الذي نأمل أن نرحب به في هذه المنظمة قريباً جداً. ونحن نؤيد بشدة جميع الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق تسوية عادلة ومشروعة ودائمة في منطقة الشرق الأوسط. وشيلي على اقتناع راسخ بأن للشعب الفلسطيني الحق في إقامة دولة حرة وذات سيادة وديمقراطية، وبأن لدولة إسرائيل الحق في أن تكون لها حدود معترف بها وآمنة ومحترمة. ولن يتمكن الفلسطينيون والإسرائيليون من التعايش والمضي قدماً في سلام ووثام إلا بهذه الطريقة.

وبالنسبة إلى التنمية الاجتماعية ومكافحة الفقر والجوع والأوبئة، نعمل على تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وهذا التعاون هو ثلاثي بالتأكيد، إنما لا يحل محل الحاجة إلى التعاون بين الشمال والجنوب ولا يكون بديلاً منه. ولقد أنشأنا ونفذنا الصندوق الشيلي لمكافحة الجوع والفقر في

إثماً، إذ يعيش أكثر من ثلث سكانها في ظل ظروف من الفقر. بيد أن أمريكا اللاتينية تعلمت الدرس، وهي تتكامل اليوم وباقتناع كبير مع هذه الثورة الجديدة ذات المجتمعات، والعلوم، والتكنولوجيا، والمعرفة، والمعلومات الحديثة. ولن ينجح هذا التكامل إلا إذا كنا قادرين على تعزيز وتوسيع نطاق المصدر الذي لا ينضب على مر الزمن والذي كان وسيظل سبباً لتقدم البشرية، ألا وهو الحرية.

إن الحرية مفهوم متكامل لا يمكن تقسيمه أو تجزئته. والحرية يجب أن يعبر عنها في جميع مجالات الحياة البشرية. ففي المجال السياسي، تقتضي الحرية منا إعادة تنشيط الديمقراطية وتعميقها والدفاع عن حقوق الإنسان في أبعاد مكان على كوكب الأرض وفي أي وقت من الأوقات. وفي المجال الاقتصادي، فهي تعني تعزيز الروح الابتكارية، والمشاريع، والإبداع بين البشر، الذين هم موردنا الحقيقي المتجدد الذي لا ينضب. ويجب أن نزيل كل العقبات التي تمنع العديد من الدول الناشئة من الاندماج الكامل في العالم الناشئ حديثاً. وفي المجال الاجتماعي، الحرية تعني تعزيز السلام ومساعدة الدول على أن تصبح أكثر كفاءة وفعالية من ذي قبل في مكافحة الفقر وإيجاد مجتمعات حقيقية توفر الفرص المتساوية للجميع.

ولا شك في أن شيلي أسهمت وستظل تسهم إسهامات هامة في كل مجال من هذه المجالات. وإلى جانب دعم شيلي بشدة قضية الديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان في جميع بلدان القارة والعالم، عند الاقتضاء، فهي تدعو على الصعيد الإقليمي من دون كلل وبثبات إلى تحسين الميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية، ووضع الصيغة النهائية للبروتوكول المتعلق بالحماية الوقائية للديمقراطية داخل اتحاد أمم أمريكا الجنوبية.

والمؤسف أنه أيضاً موطن الضعف للكثير من الاقتصادات الناشئة. لقد خرج في بلدي خلال الأسابيع الأخيرة آلاف الشباب إلى الشوارع للتظاهر من أجل قضية نبيلة وعظيمة وممتازة، وهي إعطاء جميع الأطفال واليافعين التعليم الجيد الذي يتيح لهم جميعاً أن يكونوا جهات فاعلة في تقرير مصيرهم، وليس مجرد متفرجين، ويشاركوا في مجتمع المعرفة والمعلومات هذا.

إن حكومتنا تشاطرت هذا الهدف وتشاطره باستمرار. فهي مستعدة لإجراء أكبر الإصلاحات، وتلتزم بتقديم أكبر الموارد الاقتصادية، والبشرية، والمهنية، والتقنية لإحداث تغيير جذري في نظامنا التعليمي الذي يسعى إلى إجراء تحسين كبير في نوعية التعليم وزيادة التغطية، ولا سيما في تعليم الأطفال من الأقليات والأكثر ضعفاً بغية أن يشاركوا في التعليم قريباً، وليس عندما يمنعهم مرور السنوات من ذلك. وعلينا أن نزيد أيضاً بشكل كبير التمويل والحصول على جميع مستويات التعليم. بما يكفل التعليم الجيد للجميع، وبجانية التعليم لجميع الذين يحتاجون إليه، وتوفير التمويل الكافي لجميع الآخرين بغية تحقيق الحلم بالأبقي طفل أو شاب ذكي مستعداً من التعليم العالمي بسبب الحالة الاجتماعية والاقتصادية لأسرته أو الموارد الشحيحة.

ونريد أن نناشد جميع بلدان أمريكا اللاتينية، في سياق جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، إقامة شراكة استراتيجية حقيقية تشارك فيها حكوماتنا قلباً وقالباً في الإصلاح المكثف لأنظمتنا التعليمية، وهو سيكون أكبر إسهام ممكن في تنمية الناس بغية تمكينهم من الاستفادة من مواهبهم على نحو كامل، وفي نمو اقتصاداتنا، مع تعزيز السلام وتوطيد ديمقراطياتنا.

لهذا السبب، أود أيضاً أن أذكر ما قاله رئيس بوليفيا أمس عندما أشار إلى مطالبة بلده بالوصول السيادي إلى

أفريقيا. وقدمننا أيضاً إسهامات كبيرة لمرفق الأمم المتحدة الدولي لشراء الأدوية بغية مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والمalaria والسل، التي ما زالت تعيث فساداً في أنحاء كثيرة من العالم. ولكننا نود الذهاب إلى أبعد من ذلك، فنقوم بتنفيذ الآليات التي سوف تمكننا من خفض الرسوم من جانب واحد بهدف تعزيز وارداتنا من البلدان الأفريقية القليلة النمو نسبياً.

وكنا أيضاً فخورين جداً بدعمنا القوي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، الكيان الذي ترأسه مواطنتنا ميشيل باتشيليت، التي تمثل هدفها الرئيسي القوي والبعيد المدى، بالنهاية، في كفالة أن تكون لنا، بصفتنا نساء ورجالاً، الحقوق والفرص نفسها في هذا العالم، الذي يعود إلينا جميعاً.

ومع ذلك، وفي هذا القرن الجديد وهذا المجتمع الجديد المفعم بالمعرفة والمعلومات، فإلى جانب اعتمادنا على الديمقراطية القوية، مع الاقتصادات المتكاملة المفتوحة والتنافسية، والدول الفعالة لمكافحة الفقر وزيادة تكافؤ الفرص، لا بد أن نعترف بأن تلك مجرد ركائز قديمة ضرورية لكنها غير كافية تماماً اليوم. وبوصفنا بلداناً ناشئة، يجب أن نلتزم ببناء ركائز التنمية الجديدة. وتتمثل تلك الركائز في وضع استثمارات في العلم والتكنولوجيا؛ وتعزيز روح الابتكار ومجال الأعمال؛ وبناء مجتمعات أكثر مرونة يمكنها أن تتكيف مع عالم التغيير هو الثابت الوحيد فيه؛ وقبل كل شيء، بذل جهود كبيرة لتحسين رأسمالنا البشري، وتعليم شبابنا وتدريب عمالنا، لأن هذا هو بالتأكيد المصدر الرئيسي للثروة والمورد الرئيسي للخروج من دائرة التخلف الإنمائي.

ولا شك في أننا يجب أن نفوز في السباق من أجل تحقيق التنمية وفي المعركة من أجل المستقبل في الفصول الدراسية بإعطاء كل واحد من أبنائنا التعليم الجيد. لقد قلنا ذلك مرات عديدة: التعليم هو أم جميع المعارك بحق.

وفي الردود والحلول التي سيتعين علينا تنفيذها معاً، إلا إذا قمنا بذلك متحدين وبجسـن نية. وربما يظن البعض أنهم إذا عملوا بصورة انفرادية سيتمكنون من التحرك قدماً على نحو أسرع، بيد أن التاريخ لن يكف عن تذكيرنا بأنه لن نتمكن من البناء على أرضية صلبة لا على الرمال، إلا عندما نعمل بطريقة موحدة وبنية حسنة؛ ذلك وحده سيمكن كل بلد، والعالم بأسره، للمضي بعيداً في إنجاز مهامنا وبلوغ أهدافنا والتغلب على التحديات التي تواجهنا.

اصطحب فخامة السيد سييـاستيان بينيرا إتشينيكي، رئيس جمهورية شيلي، إلى خارج قاعة الجمعية العامة **خطاب السيد محمود أحمدـي نجاد، رئيس جمهورية إيران الإسلامية**

الرئيس: تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية إيران الإسلامية.

اصطحب السيد محمود أحمدـي نجاد، رئيس جمهورية إيران الإسلامية إلى قاعة الجمعية العامة

الرئيس: باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد محمود أحمدـي نجاد، رئيس جمهورية إيران الإسلامية، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس أحمدـي نجاد (تكلم بالفارسية؛ وقدم الوفد نصاً بالإنكليزية): حمداً لله العلي القدير الذي يسر لي الفرصة مرة أخرى للمثول أمام الجمعية العامة. ويسعدني أن أعرب عن خالص شكري لمعالي السيد جوزيف ديس، رئيس الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين على جهوده الهائلة خلال مدة ولايته. وأود أيضاً أن أهنئ سعادة السيد ناصر عبد العزيز النصر على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها السادسة والستين.

المحيط الهادئ عن طريق الأراضي الشيلية (انظر A/66/PV.13). وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد من جديد أنه ليست هناك مسائل إقليمية عالقة بين شيلي وبوليفيا. لقد تمت تسويتها مرة وإلى الأبد من خلال معاهدة السلام والصدقة لعام ١٩٠٤، وهذا يعني أنها سوّيت قبل أكثر من ١٠٠ عام. إن تلك المعاهدة قد جرى التفاوض القانوني بشأنها لأكثر من ٢٠ عاماً بعد انتهاء الصراع بين البلدين. علاوة على ذلك، إن الطرفين وافقا عليها؛ وتم التصديق عليها من برلمانيهما؛ ومثلما اعترفت بوليفيا نفسها، جاءت المعاهدة نتيجة تفاوض حر قائم على توافق الآراء. لذلك، وفقاً للقانون الدولي، على شيلي وبوليفيا كليهما احترامها وتنفيذها بجسـن نية.

لقد نفذت شيلي بالكامل وفي الوقت المناسب كل بند من معاهدة السلام والصدقة تلك لعام ١٩٠٤. علاوة على ذلك، إن التسهيلات التي منحتها شيلي فاقت أحكام المعاهدة، بما في ذلك الأحكام التي ضمنتها الأمم المتحدة نفسها في اتفاقية التجارة العابرة للدول غير الساحلية. إن بلدنا كان وسيظل دائماً على استعداد لإجراء حوار مع بوليفيا على أساس الاحترام الكامل للمعاهدات والقانون الدولي. ونحن على ثقة من أنه، عن طريق هذا الحوار، ستكون لدينا أفضل الإمكانيات للاتفاق مع بوليفيا على حلول ملموسة ومجدية ومفيدة لكلا البلدين.

ليس لدينا الحق جميعاً هنا أن نتكلم دفاعاً عن مصالح بلداننا وشعوبنا فحسب، بل أنه لواجب علينا. ومهما يكن من أمر، لا يمكن أن يغيب عن بالنا أن نذكر بأنه لكي يكون ذلك مثمراً، علينا أن نعمل على العديد من المسائل التي توحدنا وليس على التي تفرقنا. وفي نهاية المطاف، سواء أكان الأمر يروق لنا أم لا، فلن تكون جهودنا ناجحة وفعالة في التصدي للمخاطر وغيوم العاصفة التي نراها تلوح في الأفق، بل أيضاً للتحديات والفرص التي تُعد أنفسنا حالياً لمواجهةها،

الكلل بذلها أفراد متحررون ذهنياً وكانوا يسعون إلى العدالة والتعاون الدولي، يتضح بجلاء أن المجتمعات الإنسانية ما برحت بعيدة عن تحقيق أمنياتها وطموحاتها النبيلة. إن معظم دول العالم غير راضية عن الظروف الدولية الراهنة. وعلى الرغم من التوق والطموح العامين من أجل إحراز السلام والتقدم والأخوة، ما برحت الحروب، والجريمة، وتفشي الفقر، والأزمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تنتهك حقوق وسيادة الدول، مخلفة ورائها أضراراً لجميع الدول في العالم يتعذر إصلاحها.

يوجد تقريباً ثلاثة مليارات من الناس في العالم يعيشون على أقل من ٢,٥٠ دولار في اليوم ويوجد أكثر من ٢٠٠ مليون شخص يعيشون حتى من دون الحصول على وجبة لائقة يومياً. ويتقاسم أربعون في المائة من أفقر السكان في العالم خمسة في المائة فقط من الدخل العالمي، بينما نجد عشرين في المائة من أغنى الناس يتقاسمون ٧٥ في المائة من الإيرادات الاقتصادية في العالم. ويموت يومياً بسبب الفقر أكثر من ٢٠.٠٠٠ من الأطفال الأبرياء والمحرومين في جميع أرجاء العالم. وفي الولايات المتحدة الأمريكية يسيطر ١٠ في المائة من شعبها على ٨٠ في المائة من الموارد المالية، بينما يتقاسم ٩٠ في المائة من السكان فيها ٢٠ في المائة من تلك الموارد.

ما هي الأسباب والدوافع وراء هذه التباينات؟ كيف يمكن للمرء أن يعالج هذا الإجحاف؟ إن الذين يهيمنون على مراكز القوى الاقتصادية في العالم ويديرونها ينحون باللائمة على التطلعات الدينية للشعوب وعلى من يتبعون سنة الرسل السماوية، أو يعززون ذلك إلى هشاشة الدول والأداء الضعيف لعدد من المجموعات أو الأفراد. وهم يدعون أنه لا يمكن أن يُنقذ البشرية والاقتصاد العالمي سوى أفكارهم ونهجهم ووصفاتهم. وإنني أسأل الجميع هنا عما إذا كانوا يفكرون أنه يمكن حلّ السبب الجذري للمشاكل في النظام السائد لأسلوب حُكم العالم.

أود أن أعتنم هذه الفرصة لأتوجه بتحيةة إجلال وتقدير لجميع الذين قضاوا في السنة الماضية نتيجة الكوارث الطبيعية، ولا سيما ضحايا المجاعة المأساوية في الصومال والفيضان المدمر الذي حل بباكستان. إني أحض الجميع على مضاعفة مساعدتهم المقدمة إلى السكان المتأثرين في هذين البلدين.

خلال السنوات الماضية تكلمت عن مسائل عالمية مختلفة وعن الحاجة إلى تغييرات أساسية في النظام العالمي الحالي. واليوم، وبالنظر إلى التطورات الدولية، أسعى إلى تحليل الحالة الراهنة من زاوية مختلفة.

كما يعلم الجميع فإن تفوق الإنسان وهيمته على المخلوقات الأخرى يكمنان في طبيعة وحقيقة البشرية، وهي هبة إلهية تتبدى مظاهرها في الروح السماوية التي تجسد الإيمان بالله، الخالق الدائم والمخطط الذي خلق الكون كله، والذي تتجسد رحمته وسماحته وعدالته وكماله في الكلمات والأفعال معاً. يسعى الإنسان إلى السمو لبلوغ ذروة الكمال، وإلى الطموحات التي ترفع مركزه المادي والمعنوي، ويتطلع بتوق إلى نيل الحرية؛ وتحدي الظلم والفساد والتمييز ومؤازرة المظلومين؛ والتماس السعادة والازدهار والأمن الدائمين للجميع.

تلك بعض من المظاهر السماوية والإنسانية المشتركة التي يمكن تبيينها بوضوح في الطموحات التاريخية للجنس البشري في الإبداع في تراث الفن والأدب، في النثر والشعر على حد سواء، وفي الحركات الاجتماعية والثقافية والسياسية لبني البشر طوال التاريخ. لقد حض كل الرسل والمصلحون الاجتماعيون البشرية على أن تسير على هذا الصراط المستقيم. وأضفى الله التفوق على بني الإنسان ليرفع من قدره ولكي يكون خليفته على الأرض.

على الرغم من جميع الإنجازات التاريخية، بما في ذلك إنشاء الأمم المتحدة التي كانت نتاج كفاح وجهود لم تعرف

المعادلة، وهي حركة سَعَرَت التضخُّم في جميع أرجاء العالم، وأريد بها الاستيلاء على المكاسب الاقتصادية للدول الأخرى؟ وما البلد الذي يتجاوز إنفاقه العسكري السنوي ترليون دولار سنوياً - أكثر من الميزانيات العسكرية لجميع بلدان العالم مجتمعة؟ وأيُّ الحكومات هي الأكثر مديونية في العالم، وأيُّ حكومة تهدد جميع الدول والبلدان بأية ذريعة؟

ومَن الذي يُهيمن على مؤسسات صنع سياسة الاقتصاد العالمي؟ ومَن هم المسؤولون عن الكساد الاقتصادي العالمي، والذين يفرضون عواقبه في الولايات المتحدة وأوروبا على الدول الآسيوية والأفريقية ودول أمريكا اللاتينية وجميع الدول الأخرى؟ وأيُّ الحكومات جاهزة دائماً لإلقاء آلاف القنابل على بلدان أخرى، ولكنها تفكّر ملياً وتردّد في إرسال بعض المعونة الغذائية لشعب تجتاحه المجاعة في الصومال أو أيّ مكان آخر؟ ومَن الذين يسيطرون على مجلس الأمن، المسؤول ظاهرياً عن حماية الأمن الدولي.

وهناك عشرات الأسئلة الأخرى المماثلة، والإجابات واضحة طبعاً. إذ لم يكن لأغلبية دول العالم وحكوماته أيّ دور في نشوء الأزمة العالمية الراهنة، بل هي نفسها في الحقيقة ضحايا تلك السياسات. ومن الواضح وضوح الشمس أنّ سادة الرقيق والدول الاستعمارية التي أشعلت الحريين العالميتين، هي نفسها تسببت منذ ذلك الحين بيؤس واضطراب واسع النطاق، ذات آثار واسعة الانتشار عبّر العالم، وهي تواصل السيطرة على المراكز السياسية الدولية ومجلس الأمن.

فهل لدى تلك الدول المتغترسة الكفاءة والقدرة على إدارة العالم وحُكمه حقاً؟ وهل من المقبول أن تُسمّي نفسها المدافعة الوحيدة عن الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، بينما هي تعتدي عسكرياً على بلدان أخرى

وأودّ أن ألفت الاهتمام إلى الأسئلة التالية. مَن الذي اختطف بالقوة عشرات ملايين الناس من منازلهم في أفريقيا ومناطق أخرى في العالم أثناء الفترة الظلماء من الاستعباد، جاعلاً الأفارقة ضحايا الجشع المادي للولايات المتحدة وأوروبا؟ ومَن الذي فرّض الاستعمار على العالم طوال أكثر من أربعة قرون؟ ومَن الذي احتلّ الأراضي ونهب موارد الدول الأخرى على نطاق واسع، ودمّر المواهب وطمس اللغات الأم والثقافات والهويّات الوطنية؟ ومَن الذي أذكى الحريين العالميتين الأولى والثانية، اللتين خلّفتا ٧٠ مليون قتيل ومئات ملايين الجرحى أو المشرّدين؟ ومَن الذي أشعل الحروب في شبه الجزيرة الكورية وفييت نام؟

ومَن الذي فرّض جدول الأعمال الصهيوني ونحو ٦٠ عاماً من الحرب والتشريد والرعب والقتل الجماعي، على الشعب الفلسطيني وبلدان المنطقة بالخداع والنفاق؟ ومَن الذي فرّض ودعم الدكتاتوريات العسكرية والأنظمة الاستبدادية على الأمم الآسيوية والأفريقية والأمريكية اللاتينية، وأقام معها علاقات ودّية طوال عقود؟ ومَن هم الذين استخدموا القنابل الذرية ضدّ شعب أعزل، ثمّ كدّسوا آلاف الرؤوس الحربية في ترساناتهم؟ ومَن هم الذين تعتمد اقتصاداتهم على شنّ الحروب وبيع الأسلحة؟

ومَن الذي حرّض وشجّع صدام حسين على غزو إيران وفرّض ثماني سنوات من الحرب عليها، ومَن ساعده وجّهه لينشر الأسلحة الكيميائية ضدّ مدنا وشعبنا؟ ومَن الذي استخدم حادث ١١ أيلول/سبتمبر الغامض ذريعة للاعتداء على أفغانستان والعراق، حيث قتل وجرح وشردّ الملايين في البلدين، وهدفه النهائي إخضاع منطقة الشرق الأوسط ومواردها النفطية لهيمنتته؟

ومَن الذي قوِّض نظام بريتون وودز وطبّع ترليونات الدولارات بدون تغطية من احتياطات الذهب أو العملة

والثروة. ويجب بذل كل جهد لوضع تلك الأهداف الشريفة موضع التركيز.

وليس لدى الدول المقهورة أي أمل بحفظ حقوقها المشروعة وحمايتها من الدول التي تقهرها. إنها الدول الساعية إلى تقدّمها وازدهارها وكرامتها عبّر فقر الآخرين وإذلالهم وإلغائهم. إنها تعتبر نفسها أفضل من الآخرين، وتمتّع بامتيازات أو مزايا خاصة. إنها لا تُبدي أي احترام للآخرين، وتنتهك انتهاكاً عارضاً حقوق جميع الدول والحكومات. وهي تُعلن نفسها الوصية غير القابلة للجدال على جميع الحكومات والدول، عبّر التهويل واللجوء إلى التهديدات والقوة واستغلال الآليات الدولية.

إنها تُصرّ على فرض نمط عيشها ومعتقداتها على الآخرين. وهي تدعم العنصرية رسمياً. إنها تضعف البلدان من خلال التدخل العسكري، وتدمر بناها التحتية بغية هُجّب مواردها عن طريق جعلها أكثر اعتماداً. وهي تزرع بذور الكراهية والعداء بين الأمم والناس من مختلف المشارب، للحيلولة دون الوفاء بأهدافهم المتعلقة بتحقيق التنمية والتقدم.

إن جميع الهويات الثقافية، والأرواح، والقيم، فضلاً عن ثروات الأمم والقيم الإنسانية، بما في ذلك النساء والأطفال والشباب، يجري التضحية بها لأجل نزعاتها التي تتصف بالهيمنة وميلها لاستعباد الأمم الأخرى وأسرها.

والنفاق والخداع مسموح بهما لكفالة مصالحها ونواياها الإمبريالية. كما يُسمح بالانتجار بالمخدرات وقتل الأبرياء من البشر بغية تحقيق هذه الأهداف الشيطانية. وعلى الرغم من وجود منظمة حلف شمال الأطلسي في أفغانستان المحتلة، حدثت زيادة كبيرة في إنتاج المخدرات غير المشروعة في ذلك البلد.

وتحتلّها؟ وهل يمكن لزهرة الديمقراطية أن تنفتح من صواريخ الناتو وقذائفه وبنادقه؟

وإذا كانت بعض الدول الأوروبية لا تزال تستخدم المحرقة - بعد ستة عقود - ذريعة لدفع فدية للصهاينة، أفلا ينبغي أن يلتزم سادة الرقيق والدول الاستعمارية بدفع تعويضات للدول المتضررة؟ ولو جرى التعويض حقاً عن أضرار وخسائر فترة الاسترقاق والاستعمار، فماذا كان سيحدث للمتلاعبين والسلطات السياسية المتخفية في الولايات المتحدة وأوروبا؟ وهل كانت الفجوات ستستمرّ بين الشمال والجنوب؟ ولو اقتُطع مجرد نصف النفقات العسكرية للولايات المتحدة وحلفائها في الناتو، للمساهمة في حلّ المشاكل الاقتصادية في بلدانهم بالذات، فهل كانوا سيواجهون آية عوارض للأزمة الاقتصادية؟ وماذا كان سيحدث لو أنّ المبلغ نفسه خصّص للدول الفقيرة؟

وما هو مرر وجود مئات القواعد العسكرية والاستخباراتية للولايات المتحدة في أصقاع مختلفة من العالم، منها ٢٦٨ قاعدة في ألمانيا، و ١٢٤ قاعدة في اليابان، و ٨٧ قاعدة في جمهورية كوريا، و ٨٣ قاعدة في إيطاليا، و ٤٥ قاعدة في المملكة المتحدة، و ٢١ قاعدة في البرتغال، ومئات القواعد الأخرى في أجزاء أخرى من العالم؟ فهل هذا أيّ شيء سوى احتلال عسكري؟ ألا تقوِّض القذائف المنتشرة في قواعد الولايات المتحدة أمنّ الدول الأخرى؟

والمسألة الأساسية هي الأسباب الجذرية لتلك المواقف. فينبغي البحث عن السبب الرئيسي في معتقدات وتوجّهات المؤسسة المكوّنة من أناس متنازعين مع غرائزهم الإنسانية الداخلية وتصرفهم، ولا يؤمنون أيضاً بالله وبمسار الأنبياء السماويين، ليحلّوا تعطشهم للسلطة وغياهم المادية محلّ القيم السماوية. ويرى هؤلاء أنّه لا تسود سوى القوة

ولا من خلال تدخل قوى الاستكبار العالمي أو فوّهات مدافع قوات منظمة حلف شمال الأطلسي. فتلك القيم لا يمكن تحقيقها إلا من خلال الاستقلال، والاعتراف بحقوق الآخرين، والوثام، والتعاون.

هل هناك أي طريقة للتصدي للمشاكل والتحديات التي تتيح للعالم، عن طريق استخدام الآليات والأدوات الدولية السائدة بغية مساعدة البشرية على تحقيق طموحاتها القديمة العهد إلى السلام والأمن والمساواة؟

إن جميع الذين حاولوا إدخال إصلاحات مع الحفاظ على المعايير والميول القائمة قد فشلوا. والجهود القيمة التي بذلتها حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ ومجموعة الـ ١٥، فضلاً عن بعض الشخصيات البارزة، فشلت في إحداث تغييرات جوهرية، على الرغم من التأثيرات والآثار التي خلّفتها.

وتتطلب الحوكمة والإدارة العالمية إصلاحات أساسية، ولكن ما الذي ينبغي عمله الآن؟ يجب بذل الجهود بعزم أكيد، ومن خلال التعاون الجماعي لوضع خطة جديدة بناء على المبادئ وأسس القيم البشرية الشاملة مثل التوحيد، والعدالة، والحرية، والمحبة، والبحث عن السعادة، أي السعادة للجميع.

وما زالت فكرة إنشاء الأمم المتحدة إنجازاً عظيماً وتاريخياً للبشرية. ويجب تقدير أهميتها، ويجب استخدام قدراتها لتحقيق أهدافنا النبيلة، إلى أقصى حد ممكن. وينبغي ألا نسمح لهذه المنظمة، التي تظهر الإرادة الجماعية والتطلعات المشتركة للمجتمع الدولي، بالخروج عن مسارها الرئيسي والوقوع في أيدي القوى العالمية.

ويجب وضع الأسس اللازمة لكفالة المشاركة الجماعية وإشراك الأمم في الجهود الرامية إلى تعزيز السلام والأمن الدائمين. أمّا الإدارة المشتركة والجماعية للعالم فيجب أن تتحقق بمعناها الحقيقي، وتستند إلى المبادئ الأساسية المنصوص

إنها لا تتحمل أي سؤال أو انتقاد، وبدلاً من تقديم سبب لانتهاكاتهما، تضع نفسها دائماً في موقف المطالب.

وهي تلجأ، عن طريق استخدام شبكة وسائطها الإعلامية الإمبريالية الواقعة تحت تأثير الاستعمار، إلى تهديد أي شخص يشكك في الحرقه وفي أحداث ١١ أيلول/سبتمبر بفرض العقوبات والعمل العسكري.

وفي العام الماضي، عندما طُرحت فكرة الحاجة إلى تشكيل فريق لتقصي الحقائق بهدف إجراء تحقيق شامل يتعلق بالعناصر المخفية المتورطة في حادثة ١١ أيلول/سبتمبر - وهي فكرة أيدها أيضاً جميع الحكومات والأمم المستقلة، وكذلك أغلبية الناس في الولايات المتحدة - تعرّض بلدي وتعرّضت أنا للضغط والتهديد من جانب حكومة الولايات المتحدة. وبدلاً من تعيين فريق لتقصي الحقائق، قتلوا الجاني الرئيسي وألقوا جثته في البحر.

ألم يكن معقولاً تقديم الجاني الرئيسي في الحادث إلى العدالة ومحاکمته علناً من أجل تحديد العناصر والأسباب الكامنة وراء توفير المجال الجوي للطائرة الغازية بغية الهجوم على برجي مركز التجارة العالمي؟ لماذا لم يُسمح بإحضاره إلى المحكمة للمساعدة في الجهود الرامية إلى التعرف على أولئك الذين أطلقوا الجماعات الإرهابية، وسببوا الحروب والمآسي الأخرى في المنطقة؟ هل هناك أي معلومات سرية يجب أن تبقى سرية؟

إنها تنظر إلى الصهيونية كفكرة أو إيديولوجية مقدسة. وأي تساؤل يتعلق بوجودها وتاريخها تدينه وتعتبره خطيئة لا تغتفر. ومع ذلك، إنها تؤيد انتهاك الحرمات والشتائم ضد معتقدات الأديان السماوية الأخرى وتسمح بها.

إن الحرية الحقيقية والعدالة والكرامة والرفاه والأمن الدائم هي حقوق لجميع الأمم. ولا يمكن تحقيق تلك القيم لا بالاعتماد على عدم كفاءة النظام الحالي للحكم العالمي،

الأخرى، يمكننا أن نسرّع عملية بناء مستقبل مشرق مشترك. وهذه الحركة تسير بالتأكيد على المسار الصحيح، وتحمل في طياتها كفالة تحقيق مستقبل واعد للبشرية.

سوف يُبنى ذلك المستقبل حين تبدأ البشرية بالسير على طريق أنبيائنا والصالحين، تحت قيادة الإمام المهدي منقذ البشرية الأخير، وورث جميع الرسل وجميع القادة، وورث الأطهار آل نبينا العظيم صلى الله عليه وسلم.

إن إنشاء مجتمع مثالي بوصول الإنسان الكامل الذي يجب حقاً جميع الناس بإخلاص هو وعد الله الحق. سيأتي مع المسيح ليقود من يحبون الحرية والعدالة ليقتضي على الاستبداد والتمييز، وليعزز المعرفة والسلام والعدالة والحرية والمحبة في جميع أنحاء العالم. وسيقدم لكل فرد في العالم كل ما في العالم من جمال، ومن أشياء خيرة تحقق السعادة للبشرية، والوعد بغدٍ أفضل، ومذاق الحياة العذب لجميع البشر.

لقد استيقظت الأمم اليوم، وفي ظل ازدياد الوعي العام، ما عادت تخضع للاضطهاد ولا للتمييز. يشهد العالم اليوم، أكثر من أي وقت مضى، صحوة تنتشر في الأراضي الإسلامية في آسيا وأوروبا وأمريكا. وفي كل يوم توسع هذه الحركات نطاقها، وتزيد تأثيرها سعيًا لتحقيق غدٍ أفضل.

تقف أمتنا العظيمة، بحضارتها وتاريخها الممتدين لآلاف السنين، على أهبة الاستعداد لمدها إلى الدول الأخرى للسير جنباً على جنب على ذلك الطريق الجميل بانسجام، وبما يتسق مع التطلعات المشتركة للبشرية. فلنحي المحبة والحرية، ولنحي العدالة والمعرفة، ولنحي ذاك المستقبل الوضاء الذي ينتظر البشرية.

الرئيس: باسم الجمعية العامة أود أن أوجه الشكر إلى رئيس جمهورية إيران الإسلامية على البيان الذي أدلى به للتو.

عليها في القانون الدولي. ويجب أن تكون العدالة هي المعيار والأساس لجميع القرارات والإجراءات الدولية.

وينبغي لنا جميعاً أن نعرف بحقيقة أنه لا توجد طريقة أخرى غير الإدارة المشتركة والجماعية للعالم من أجل وضع حد للفوضى والطغيان والتمييز في جميع أنحاء العالم اليوم. وهذا في الواقع هو السبيل الوحيد لكفالة الرخاء والرفاه للمجتمع البشري، وهو حقيقة ثابتة وحية. ومع الاعتراف بهذه الحقيقة، ينبغي للمرء أن يلاحظ أن الاعتراف وحده لا يكفي. يجب أن نؤمن بها وألاً ندخر جهداً من أجل إعمالها.

والإدارة المشتركة والجماعية للعالم حق مشروع لجميع الأمم. وبصفتنا ممثلين لها، لدينا التزام بالدفاع عن حقوقها. وعلى الرغم من أن بعض القوى تحاول باستمرار إحباط جميع الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز التعاون الجماعي، يجب مع ذلك أن نعزز إيماننا بتحقيق الهدف المنشود ألا وهو إقامة تعاون مشترك وجماعي لإدارة العالم.

لقد أنشئت الأمم المتحدة لتمكين جميع الدول من المشاركة الفعالة في عمليات صنع القرار على الصعيد الدولي. ونعلم جميعاً أن هذا الهدف لم يتحقق بعد، نظراً لغياب العدالة في الهياكل والآليات الإدارية الحالية في الأمم المتحدة.

إن تشكيل مجلس الأمن غير عادل وغير منصف. لذلك، فإن التغييرات التي تشمل إعادة هيكلة الأمم المتحدة تعتبر مطالب أساسية للأمم، ويجب أن تتناولها الجمعية العامة.

وخلال دورة العام الماضي، شددت على أهمية هذه المسألة، ودعوت إلى تسمية العقد الحالي بعقد الإدارة العالمية المشتركة والجماعية، وإلى حشد جميع القدرات والموارد في هذا الاتجاه. وأود الآن أن أكرر اقتراحي. أنا متأكد أنه من خلال التعاون الدولي، والجهود التي يبذلها قادة أو حكومات العالم المتزعمون، والإصرار على العدالة ودعم جميع الدول

لقد تابع شعب قيرغيزستان بمشاعر التضامن والتعاطف المخلص التغيرات التاريخية في شمال أفريقيا والشرق الأوسط. في ربيع سابق للربيع العربي أسقطنا الطغيان في أرضنا. لقد انتقل بلدنا، الواقع في قلب آسيا الوسطى، من نظام رئاسي متسلط إلى نظام برلماني.

في العام الماضي، بالرغم من الصعوبات الجسيمة، نجح بلدي في إجراء استفتاء دستوري وانتخابات تشريعية اعترف المراقبون الدوليون بأهمها لم يسبق لهما مثل فيما اتسما به من الحرية والتمهنة. تحكم قيرغيزستان اليوم حكومة ائتلافية، تقوم، بالتعاون مع معارضة برلمانية نشطة ومؤثرة، بالتعلم لإيجاد حلول للمشاكل من أجل مصلحة المجتمع بكامله، ليس فقط للاستجابة لمصالح الطغمة الفاسدة كما كان الأمر في الماضي. ولدينا آليات الآن تضمن شفافية عملية اتخاذ القرارات الحكومية.

لقد بدأ انفتاح السلطات وخضوعها للمساءلة أمام الشعب يؤتي أكله بالفعل. فها هو الاقتصاد ينمو. في العام الفائت زادت الاستثمارات في قطاعي الصحة والتربية زيادة كبيرة. وبدأ إصلاح جوهرى في النظام القضائي. في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر هذا العام، سيشارك شعب قيرغيزستان في المرحلة الأخيرة من الفترة الانتقالية، المتمثلة في انتخاب رئيس جمهورية جديد. ونحن في قيرغيزستان نريد أن نرسي تقاليد الانتقال السلمي والحضاري للسلطة، وفقاً للدستور ومن أجل مصلحة الشعب.

من أعلى هذه المنصة وعلى مشهد من الأسرة الدولية أود أحاطب مواطني بلدي. إن سعينا الجاد إلى الديمقراطية وتوقنا الشديد إلى بناء مجتمع منفتح مسألتان تحتلان محور انتباه العالم. العالم كله يشاهدنا. يجب أن نكون جديرين بالحرية التي نلناها بذلك الثمن الغالي وأن نرعاها. ولا يحق لنا أن نقسم على أسس عرقية أو إقليمية أو دينية.

اصطحب السيد محمود أحمدى بنجاد، رئيس جمهورية إيران الإسلامية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيدة روزا أوتونبايفا، رئيسة الجمهورية القيرغيزية

الرئيس: ستستمع الجمعية إلى كلمة فخامة رئيسة جمهورية قيرغيزستان.

اصطحبت السيدة روزا أوتونبايفا، رئيسة الجمهورية القيرغيزية، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس: بالنيابة عن الجمعية العامة يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة رئيسة الجمهورية القيرغيزية وأن أدعوها لمخاطبة الجمعية العامة.

الرئيسة روزا أوتونبايفا (تكلمت بالروسية): أود أولاً أن أتوجه بالتهنئة إلى معالي الأمين العام على إعادة انتخابه التي استحقها بجدارة وأتمنى له كامل التوفيق في مهامه الجديدة. كما أنه من دواعي سروري الفائق أن أهنئ ناصر عبد العزيز النصر على انتخابه رئيساً للدورة السادسة والستين للجمعية العامة. وأهنئ كذلك العضو الجديد في أسرتنا، جمهورية جنوب السودان، التي أصبحت الدولة العضو ١٩٣ في منظمنا.

يشهد عالمنا اليوم تحولات كبرى. فالأزمة المالية والاقتصادية التي ضربت العالم منذ عام لا تلوح بعد بؤادر حلها في المستقبل القريب. وحتى أكثر اقتصادات العالم تطوراً تمر بأخطر الحن في تاريخها. وفي الوقت نفسه، نغمرنا مشاعر الإعجاب بالنجاح الذي حققته بلدان كانت حتى أمس القريب تكافح الفقر والركود. فالإنسانية تشهد تغيرات هي الأشد. ونعتقد أن هذه الحقبة التاريخية تحتم على الأمم المتحدة إدراك كيفية استباق التغيير وتوجيه البشرية إلى بدايات إيجابية جديدة.

سحب القوات الدولية من أفغانستان إلا بعد استقرار الحالة هناك بصورة ملموسة وبعد أن تتوفر للجيش والشرطة الوطنيين الأفغانيين القدرة الكافية على الاضطلاع بالمسؤولية عن أمن البلد وحدوده.

نواصل التعاون مع المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة في التغلب على آثار الاشتباكات التي وقعت العام الماضي في مدينة أوش. وفي هذا الصدد، أعرب عن خالص امتناني للأمين العام بان كي - مون ولأمانة صندوق بناء السلام على دعمهما لجهودنا من أجل بناء سلام مستدام.

وبخصوص الموضوع الرئيسي لدورة الجمعية العامة السادسة والستين، "دور الوساطة في تسوية النزاعات بالوسائل السلمية"، أود أن أنوه تحديدا بدور المرأة في أوقات الأزمات وبشجاعتها وإخلاصها، وهو ما أثنى عليه رئيس الاتحاد الروسي من على هذا المنبر. فعندما ينهار السلام ويحمل الرجال السلاح، فإن النساء غالبا ما يضطلعن بالمسؤولية عن إنهاء العنف واستعادة الحياة السلمية في مجتمعاتهن المحلية. وقيادة الأمهات والزوجات والأخوات يمكن أن تحير السياسيين على حل خلافاتهم على أساس التسوية والتفاهم. وعلى الصعيد العالمي، فإن النساء قوة من أجل السلام.

وتلك هي الحالة تحديدا في بلدي، حيث تساعد النساء على استعادة السلام وتعزيز الديمقراطية. والنساء يشغلن ثلث مقاعد البرلمان. ورئيس المحكمة العليا والمدعي العام ورئيس البنك الوطني أيضا من النساء، وكذلك عدد من الوزراء والمحافظين وعدد لا حصر له من النشطاء والزعماء المحليين. وأنا أعتقد اعتقادا راسخا أن الهيئة الجديدة الهامة، ألا وهي هيئة الأمم المتحدة لشؤون المرأة ستصبح، تحت القيادة القوية لميشيل باتشيليت، نصيرا لحقوق المرأة في جميع أنحاء العالم.

والوحدة الوطنية الشاملة وسيادة القانون والحكم الرشيد والمشاركة المدنية وحرية الصحافة هي إنجازات ستساعدنا على بناء بلد قوي نعم بالازدهار.

(تكلمت بالقرغيزية؛ وقدم الوفد النص الإنكليزي)

بلدي الحبيب قرغيزستان! اعترز باستقلالك وحافظ على وحدتك وعزز ديمقراطيتك!

(تكلمت بالروسية)

أغتنم هذه الفرصة لدعوة الدول الأعضاء والمنظمات الدولية إلى إرسال مراقبيهم إلى قرغيزستان في الانتخابات الرئاسية المقبلة.

واستنادا إلى تجربتنا في الاستقلال وعمرها ٢٠ عاما، نعلم أن الطريق من الانتصار على الأنظمة السلطوية إلى بناء ديمقراطية عاملة ليس طريقا مستقيما أو سهلا. وفي العقود الأخيرة، نهب حكام فاسدون ومجرمون ثروة شعب قرغيزستان، مثلما حدث لثروات شعوب بلدان أخرى كثيرة. وجرى تهريب بلايين الدولارات إلى خارج البلد. وينبغي مساءلة الحكام المستبدين عن الجرائم التي يرتكبوها بحق شعوبهم وينبغي عدم استقبالهم أو توفير ملاذ لهم في الخارج.

وقد آن الأوان لكي تضع منظمنا معايير وإجراءات واضحة لضمان العدالة وإعادة الأموال المسروقة إلى أصحابها الحقيقيين. والمسألة ليست مسألة تصفية حسابات شخصية أو مضايقة لدوافع سياسية؛ إنها في المقام الأول مسألة إقامة العدل وإنهاء الإفلات من العقاب.

إننا مقتنعون بأن استعادة السلام وتعزيز سيادة القانون في أفغانستان لا يتوقفان على التدابير القسرية بقدر توقفهما على الوتيرة والأساليب التي تتبعها لحل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية. ونعتقد أنه يجب عدم اتخاذ قرار

السابق، وفي خلال جيل واحد فقط، انتشال مئات الملايين من الأشخاص من براثن العوز والحرمان من الحقوق.

وفي زمن التغيير هذا، يجب علينا بذل قصارى جهدنا لضمان أن يكون شباب كوكبنا مطلعين ومتفائلين وشجعانا بقدر الإمكان في جهود تحقيق الازدهار والسلام والأمن في جميع أنحاء العالم والشباب ليسوا مستقبل البشرية فحسب؛ بل إنهم حاضرها أيضا. فلنفتح جميعا كل باب ونهيئ كل فرصة للنمو والتنمية أمام جيل الشباب. فالغد يُولد اليوم!

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة جمهورية قيرغيزستان على البيان الذي أدلت به للتو.

اصطحبت السيدة روزا أوتونبايفا، رئيسة جمهورية قيرغيزستان، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب سمو الشيخ ناصر المحمد الأحمد الصباح، رئيس وزراء دولة الكويت.

الرئيس: يسعدني للغاية أن أرحب بسمو رئيس وزراء دولة الكويت، الشيخ ناصر المحمد الأحمد الصباح، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الشيخ الصباح (الكويت): يسرني باسم حكومة وشعب دولة الكويت، أن أتقدم إليكم شخصياً بأخلص التهاني لانتخابكم بالإجماع رئيساً للدورة السادسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، الذي يمثل اعترافاً وتقديراً للمكانة البارزة لدولة قطر الشقيقة، التي تربطها ببلدي الكويت روابط وثيقة وعلاقات متميزة.

وإني على ثقة من أنكم ستديرون أعمال هذه الدورة بما يحقق لها النجاح المنشود.

تشعر قيرغيزستان بالقلق إزاء الاهتمام المتضائل للمجتمع العالمي بتغيير المناخ عالمياً. وفي كل ركن من أركان العالم، بما في ذلك منطقتنا، أصبحت هذه المسألة جزءاً من أمن جميع البلدان.

لقد طال انتظارنا للترحيب بفلسطين باعتبارها عضواً كامل العضوية في الأمم المتحدة. وفي عام ١٩٩٥، اعترفت قيرغيزستان بفلسطين وفقاً لحدود عام ١٩٦٧ ونشارك الأمين العام في دعوته لإسرائيل وفلسطين للعودة إلى طاولة المفاوضات. وينبغي أن ترتبط فلسطين وإسرائيل بعلاقات حسن جوار على أساس الحل القائم على وجود دولتين. ويجب أن يتمتع مواطنو البلدين في نهاية المطاف بحقوقهم في العيش على أراضيها في سلام وأمن. ونأمل نحن، دول العالم، في حل هذا الصراع الذي طال أمده في أقرب وقت ممكن.

لقد تقدم بلدي بترشيحه لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣. وجمهورية قيرغيزستان، بصفتها عضواً في مجموعة البلدان النامية غير الساحلية ومجموعة البلدان الصغيرة ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية وبوصفنا ديمقراطية فتية متعددة الأديان، تؤيد ضرورة توسيع نطاق تمثيل البلدان بجميع فئاتها في مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، أطلب من الدول الأعضاء تأييد ترشيح قيرغيزستان لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن.

تهيمن الكوارث الطبيعية والأزمات المالية والاضطرابات السياسية على جداول أعمال اجتماعاتنا وعلى عناوين الأخبار اليومية. وغياب العدالة والتمييز والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان لا تزال جزءاً من حياتنا. وفي الوقت ذاته، نشهد بذهول تغييرات تاريخية ملهمة وتقدماً تكنولوجياً مذهلاً والقضاء على أمراض كانت مستعصية في

إن هذه الأهمية المتعاظمة للأمم المتحدة في عالمنا اليوم، تستوجب تحسين قدرة المنظمة وتعزيزها والارتقاء بأدائها، الأمر الذي يستلزم اتخاذ إجراءات وتدابير لإصلاح أجهزتها الرئيسية، مثل الجمعية العامة، ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتطوير آلياتها وتمكينها من أداء مهامها ومسؤولياتها بكفاءة وفعالية. وبالتالي تقع على عاتق جميع الدول الأعضاء، مسؤولية دعم ومساندة المنظمة، والالتزام بتنفيذ طلباتها، وتوفير الموارد المالية اللازمة لها، في الوقت المحدد، ودون أي شروط. ففي المحصلة النهائية، فإن قوة الأمم المتحدة، انعكاس لمدى دعم أعضائها لأهدافها السامية وتلبية احتياجاتها.

إن ما تشهده منطقة الشرق الأوسط حالياً من تطورات وأحداث، هو مبعث قلق شديد، وينذر بمزيد من التدهور لأمن المنطقة واستقرارها. فاستخدام القوة وأعمال العنف التي راح ضحيتها الآلاف لا بد أن يتوقف، حقناً للدماء. ولا بد من أن تتم الاستجابة للمطالب المشروعة للشعوب، وتنفيذ إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية جادة وسريعة. وتدعم دولة الكويت في هذا الصدد، جميع الجهود الداعية إلى الحوار والتفاهم ونبد العنف.

وتحرص دولة الكويت على تعزيز وتطوير علاقاتها مع جيرانها، على أسس ثابتة ومتينة، تقوم على الاحترام المتبادل، والمصالح المشتركة والارتقاء بالعلاقات إلى المستوى الذي تطمح إليه شعوب المنطقة. وفي هذا السياق، تدعو دولة الكويت جمهورية إيران الإسلامية إلى اتخاذ تدابير جادة وحقيقية لبناء الثقة، تتمثل بالالتزام بقرارات الشرعية الدولية، والتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لتبديد المخاوف والشكوك بشأن برامجها النووية، والتعاون الإيجابي لحل النزاع حول جزر الإمارات المحتلة، وفقاً لمبادئ وقواعد القانون الدولي.

كما نود أن نشير إلى جهود سلفكم السيد جوزيف ديس، على رئاسته المتميزة وإدارته الناجحة لأعمال الدورة الماضية.

كما فهنئ معالي السيد بان كي - مون على إعادة انتخابه أميناً عاماً للأمم المتحدة، ونتمنى له دوام التوفيق.

لقد أسعدنا انضمام دولة جنوب السودان إلى الأمم المتحدة، هذه الدولة التي اعترفت بها الكويت في أول يوم من استقلالها. وإننا واثقون من أن حكومتها وشعبها الشقيق، الذي نعتر بروابطنا معه، سيحققان الأمن والاستقرار والتنمية الاقتصادية لبلدهما.

إن أهمية منظمنا أصبحت تزداد مع مرور الوقت. فقد شهدت الساحة الدولية خلال العقود الستة الماضية، الكثير من الأحداث والتطورات التي كان لها تأثير مباشر على السلم والأمن الدوليين. واستطاعت الأمم المتحدة، باعتبارها أكثر الآليات الدولية متعددة الأطراف شرعية ومصداقية واستقلالية أن تكون الملاذ الآمن للدول الأعضاء من المشاكل والأزمات. فهناك قناعة بأن دولة بمفردها، مهما كانت إمكاناتها وقدراتها، لا تستطيع التصدي لمخاطر الإرهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وظاهرة التغيير المناخي والأوبئة والجريمة المنظمة، وغيرها من التحديات التي لم تعد الحدود الجغرافية والوطنية تقف حاجزاً أما انتقالها وانتشارها وتأثيرها. بل تعاضم في السنوات الأخيرة، دور الأمم المتحدة، خصوصاً في مواجهة ما نشهده من كوارث إنسانية، سواء كانت من صنع الإنسان أم الطبيعة. ولعل آخر مثال على ذلك، ما تعرضت له مؤخراً منطقة القرن الأفريقي من مجاعة، بسبب الجفاف وأعمال العنف. وقد ساهم تصدي الأمم المتحدة، وحشدها للمساعدات الإنسانية وتقديمها للمحتاجين، في تخفيف المعاناة وإنقاذ أرواح الملايين.

يقف متفرجا على هذه الممارسات والسياسات الإسرائيلية دون أن يتصدى لها أو يردعها، رغم مخالفتها وانتهاكها الصريح لأبسط قواعد القانون الدولي ولقرارات الشرعية الدولية وتقويضها لفرص تحقيق السلام.

ولعل الممارسات غير الإنسانية التي تمارسها إسرائيل ضد الإخوة في غزة من حصار غير مبرر على الإطلاق وتدمير متعمد للبنية التحتية رغم الاستنكار الدولي المستمر لهذه الأعمال، هي أوضح الأمثلة على عدم اكتراثها بمسؤولياتها وبالرأي العام العالمي.

إن المجتمع الدولي مطالب بمواصلة مساعيه وجهوده والضغط على إسرائيل لتمكين الشعب الفلسطيني من حصوله على حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي من كافة الأراضي العربية المحتلة في الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، بما في ذلك الجولان السوري، ووقف انتهاكاتها المستمرة لسيادة لبنان والانسحاب من جميع أراضيه المحتلة.

ونجدد هنا التزامنا ودعمنا الكامل لمطالب السلطة الفلسطينية ومساعدتها للحصول على عضوية الأمم المتحدة كدولة مستقلة ذات سيادة كاملة العضوية.

ترحب دولة الكويت بالتقارير الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة ووكالاتها حول ما تحقق من الأهداف الإنمائية للألفية التي اعتمدها القمة العالمية عام ٢٠٠٥. ويحق لنا جميعاً أن نفخر بالإنجازات التي تحققت في مجال انخفاض عدد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتوفير الدواء لأعداد أكبر من المصابين به وبالأضرار المعديّة الأخرى كالملاّريا والسل. ولكن، ورغم هذه الإنجازات لا يزال هناك الكثير الذي يجب علينا جميعاً عمله، فالإنجازات غير متوازنة ومتفاوتة بين دولة وأخرى، وهناك الكثير من المؤشرات التي تؤكد عدم قدرة بعض الدول على بلوغ الأهداف الإنمائية

لقد احتفلت دولة الكويت بالذكرى الخمسين لاستقلالها، والذكرى العشرين لتحريرها من الاحتلال العراقي الصدامي. وقد اعتبر هذا التحرير بحق، واحداً من أبرز نجاحات الأمم المتحدة في سعيها لردع العدوان، وإزالة آثاره، استناداً إلى مبادئ الميثاق والقرارات الشرعية الدولية. كما ستحتفل الكويت في تشرين الثاني/نوفمبر القادم بمرور ٥٠ عاماً على صدور دستورها، الذي رسخ الديمقراطية التي جبلت عليها الكويت منذ تأسيسها، وهو يعتبر أحد أبرز إنجازات الكويت نظاماً وشعباً. وهذه كلها مناسبة تاريخية لدولة صغيرة محبة للسلام مؤمنة بمبادئ وأهداف الميثاق والقانون الدولي، مستندة في علاقاتها على مبادئ احترام السيادة والاستقلال وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير وحل كل الخلافات بالطرق والوسائل السلمية.

وتحرص دولة الكويت على تجاوز ذكرياتها الأليمة من خلال إقامة علاقات وثيقة يسودها التعاون والاحترام المتبادل وحسن الحوار مع جمهورية العراق الشقيق، الذي نأمل أن يعمه الاستقرار والتنمية، ويحقق مزيداً من التقدم في مساعيه وجهوده لفرض الأمن وإعادة بناء اقتصاده الذي دمره النظام السابق بسياساته العدوانية والتوسعية. ونجدد هنا التزامنا بتقديم كل أشكال الدعم لمساعدة العراق على تنفيذ الالتزامات الدولية المتبقية عليه، التي نصت عليها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وبما يمكن العراق من استعادة دوره في محيطه الإقليمي والدولي.

لقد مضى أكثر من ستة عقود والأمم المتحدة تقف عاجزة عن إيجاد حل للقضية الفلسطينية وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، بل وأن معاناة الشعب الفلسطيني تتفاقم مع مرور السنين. وأوضاعه الاقتصادية والاجتماعية تزداد سوءاً، فالمستوطنات تتوسع والأراضي تصادر والمياه تسرق ومناطقه تحاصر وتنقلات شعبه تقيّد وأبناؤه يعتقلون. ومما يبعث على القلق أن المجتمع الدولي

المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وصندوق الأمم المتحدة المركزي لمواجهة الطوارئ واللجنة الدولية للصليب الأحمر.

ورغم أن الكويت دولة نامية، إلا أنها ومنذ استقلالها عام ١٩٦١، قد خطت لنفسها نهجا وسياسة ثابتة بالوقوف إلى جانب الدول النامية والدول الأقل نمواً من خلال تقديم يد العون والمساعدة الإنسانية والتنمية لها. حيث استفادت أكثر من ١٠٠ دولة من مختلف مناطق العالم من مساعدات تجاوزت ١٥ بليون دولار.

وقد أطلق أمير دولة الكويت عدة مبادرات، منها مبادرة الحياة الكريمة ومبادرة دعم وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومبادرة اعمار شرق السودان، وذلك للتخفيف من معاناة العديد من الدول التي تأثرت بارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة وتلك التي تأثرت اقتصاداتها بالأزمة المالية العالمية وارتفعت فيها معدلات البطالة ومستوى الفقر. لقد استفاد فعليا العديد من الدول من تلك المبادرات.

تمكنت الأمم المتحدة ومن خلال المؤتمرات العديدة التي قامت بتنظيمها والاتفاقات والمعاهدات الدولية التي أبرمتها والقرارات والبيانات التي اعتمدها من توحيد رؤانا وتوجيه مساعينا وحشد طاقاتنا وإمكاناتنا لتعزيز العمل المشترك لمكافحة الفساد وتعزيز سيادة القانون والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان وتعزيز دور المرأة وتمكينها في المجتمع.

ونتطلع إلى دور دولي أكثر فعالية في إطار مبادرة تحالف الحضارات لتكثيف الحوار بين مختلف الحضارات والأديان والثقافات، لنشر قيم التسامح والاعتدال والاحترام المتبادل ونبذ مظاهر العنف والتطرف التي تقوض وتقلل فرصنا للتعاون معا لنشر ثقافة السلام وتحقيق المبادئ والأهداف السامية التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة.

للألفية بحلول عام ٢٠١٥، لأسباب عديدة لعل أبرزها الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية التي طالت آثارها وانعكاساتها السلبية أغلب الدول، كبيرها وصغيرها، غنيها وفقيرها. لكن الدول النامية والدول الأقل نمواً بسبب ضعف وهشاشة اقتصاداتها عانت الكثير، فقد تباطأ نموها الاقتصادي وانخفض حجم صادراتها وارتفعت معدلات البطالة فيها. وفي المقابل، ارتفعت أسعار المواد الغذائية والمواد الأساسية، مما فاقم من آثار الأزمة اقتصاديا واجتماعيا.

وما كاد العالم يتعافى من هذه الأزمة، حتى ظهرت بوادر أزمة أخرى تهدد النمو الاقتصادي العالمي من جديد، وتتمثل في مشكلة الديون السيادية للولايات المتحدة الأمريكية وعدد من الدول الأوروبية. إن المجتمع الدولي مطالب بالمضي قدما في إعادة هيكلة المؤسسات المالية الدولية لضمان مواءمتها مع الواقع الدولي وتحسين قدراتها على أداء مهامها بكفاءة وفعالية وجعلها أكثر تمثلا وإنصافا للدول المحتاجة لدعمها.

إن العالم اليوم في حاجة ماسة لنظام تجاري عالمي عادل ومتوازن ومنصف، يردم الفجوة الهائلة بين الدول ويحقق المنفعة المتبادلة ويساعد على دمج اقتصاد الدول الفقيرة بالنظام الاقتصادي العالمي. كما أن الدول المتقدمة لا بد من أن تفي بالتزاماتها وتزيد من مساعداتها الإنمائية الرسمية وصولا إلى النسبة المقررة دوليا، وهي ٠,٧ في المائة.

وفي هذا السياق، فإن دولة الكويت لن تألو جهدا في تقديم المساعدات الإنسانية الطارئة للدول المنكوبة بالكوارث الطبيعية والاستجابة لنداءات الأمم المتحدة ووكالاتها للتخفيف من معاناة شعوب هذه الدول. وإيمانا منها بأهمية دور الأمم المتحدة في مجال العمل الإنساني، زادت دولة الكويت من مساهماتها الطوعية لعدد من المنظمات والوكالات الدولية المتخصصة كمفوضية الأمم

أقول اليوم إن ليبيا والربيع العربي يظهران أن الأمم المتحدة تحتاج إلى طريقة جديدة للعمل، لأن الربيع العربي فرصة هائلة لنشر السلام، والرخاء، والديمقراطية، والحيوية، والأمن على نحو جوهري، ولكن ليس إلا إذا اغتتنمنا الفرصة حقاً.

لذلك، إن الأحداث التي تقع هذا العام تشكل تحدياً لكل منا - تحدياً لأوروبا كي تظهر أن بإمكانها أن تصلح استراتيجيتها المتعلقة بالمعونة والتجارة وأن تكون تقدمية بحق؛ وتحدياً للاتحاد الأفريقي بغية الوفاء بالفرص التي يتيحها هذا القرن بنفس الشجاعة التي حققت التحرير في الماضي؛ وتحدياً للإسرائيليين والفلسطينيين كي يخطوا خطوات جريئة نحو الجلوس إلى الطاولة وتحقيق السلام الدائم؛ وتحدياً لإيران وسورية، كي تمنحنا شعبيهما الحريات التي يستحقانها؛ وتحدياً للأمم المتحدة.

يمكن للمرء أن يوقع كل إعلان لحقوق الإنسان في العالم، ولكنه إذا وقف وشاهد الناس يُذبحون في بلدهم وكان بإمكانه أن يتصرف، فما هي قيمة تلك التواقيع حقاً؟ ويتعين على الأمم المتحدة إظهار أنه يمكننا أن نكون متحدين ليس في الإدانة فحسب، وإنما متحدين في العمل، والتصرف بطريقة ترقى إلى المبادئ التأسيسية للأمم المتحدة وتفي باحتياجات الشعوب في كل مكان.

إن شعوب العالم العربي جعلت تطلعاتها واضحة. فهي تريد الشفافية والمساءلة في عمل الحكومات، ووضع حد للفساد، وسيادة القانون على نحو عادل وراسخ، وفرصة الحصول على وظائف، وأن يكون لها القول في كيفية إدارة بلدانها، وحرية الاتصال وتوفير الفرص للمشاركة في تشكيل المجتمعات كمواطنين لهم حقوق وعليهم مسؤوليات.

لا أحد يقول إنه سيكون من السهل تحقيق تلك الطموحات. فسوف يكون هناك بدايات متعثرة والتفافات مغلوبة على طول الطريق، ليس أقلها في البلدان التي تترث

الرئيس: بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس مجلس الوزراء في دولة الكويت على البيان الذي ألقاه للتو.

اصطحب سمو الشيخ ناصر المحمد الأحمد الصباح، رئيس مجلس الوزراء في دولة الكويت، من المنصة.

خطاب السيد ديفيد كامرون، رئيس الوزراء، وسيد الخزانة الأول ووزير الخدمة المدنية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

الرئيس: تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس الوزراء، وسيد الخزانة الأول ووزير الخدمة المدنية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

اصطحب السيد ديفيد كامرون، رئيس الوزراء، وسيد الخزانة الأول ووزير الخدمة المدنية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، إلى المنصة.

الرئيس: بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بدولة السيد ديفيد كامرون، رئيس الوزراء، وسيد الخزانة الأول ووزير الخدمة المدنية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد كامرون (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أحاطب الجمعية العامة للمرة الأولى، ويشرفني بصورة خاصة أن أفعل ذلك فيما تتكشف أحداث بالغة الأهمية في العالم العربي. لقد كنت في طرابلس وبنغازي الأسبوع الماضي. فرأيت شعباً متعطشاً لاستعادة بلده، وكتابة فصل جديد من الحرية والديمقراطية. وكان لهذا الفصل أبلغ التأثير في ما سمي بالربيع العربي.

يحتجزون ويعذبون الذين يسعون الى مستقبل أفضل. لذلك، ينبغي ألا نَدعي أبداً بأن إجراء الانتخابات كافٍ. إن لبنات الديمقراطية يجب أن تُبنى بصبر بدءاً من القواعد الشعبية فصعوداً. وهذه العملية ستكون مختلفة في كل بلد. وليس لنا أن نلمس كيف ينبغي أن تتصدى الدول العربية لتلك التحديات، أو أن نلقننا كيفية القيام بذلك. ولكن أمامنا فرصة هامة للمساعدة. ويجب أن نغتنمها.

هناك دروس هامة مما يحدث في ليبيا. الليبيون حرروا أنفسهم. لقد تكاتف الليبيون العاديون من جميع مشارب الحياة وأظهروا مرونة وشجاعة لا تصدق أثناء انتفاضتهم وطردهم القذافي. شعب بنغازي، والمقاتلون الشجعان في مصراتة، وشعب الزاوية، والمحاربون من جبال نفوسة، كلهم أظهروا شجاعة لا تصدق في تحرير بلدهم. والمجلس الوطني الانتقالي، الذي أثبت قيادة عظيمة، ليس أقلها عندما سقطت طرابلس، حث الناس على تجنب الأعمال الانتقامية والتطلع إلى المستقبل - رسالة لا تزال صحيحة اليوم.

إن تلك الثورة تنتمي حقاً للشعب الليبي. الأمم المتحدة أدت دوراً حيوياً أذن بالعمل الدولي. ولكن فلنكن واضحين؛ الأمم المتحدة ليست أكثر فعالية من الدول القومية التي تتآزر معاً لفرض إرادتها. وفي هذه المناسبة، كان ثمة تحالف من الدول في العالم الغربي والعربي لديه ارادة العمل. وبذلك، حالت تلك الدول دون أن تنضم بنغازي إلى سربرينيتسا ورواندا في التاريخ المؤلم المتمثل في المذابح التي أحقق العالم في منعها. واليوم، طرابلس وبنغازي مدينتان شهدتا تحولاً. فحيث كان هناك خوف، أصبح هناك الآن الأمل والتفاؤل والإيمان وهي أمور ملهمة حقاً.

ولكن ثمة تحديات على الطريق، ليس في ليبيا فحسب، وإنما في جميع أنحاء المنطقة. أداء الاقتصادات في المنطقة تحت المستوى إذا ما قورن بأقرانها. في عام ١٩٦٠،

الانقسامات الطائفية والمناطقية، والأحزاب السياسية الضعيفة، ومؤسسات الدولة التي أهكها سوء التعامل، والسياسات التي يشوّهها خطأ الاختيار بين القمع من جهة، وتطرف الإسلاميين من جهة أخرى.

والعملية الطويلة لإنشاء حكومات جديدة وخاضعة للمساءلة هي مجرد البداية. ولا يمكننا أن نضمن في جميع أنحاء المنطقة أن عملية الإصلاح لا رجعة فيها. وإنما فلنكن واضحين. هذه التطورات تشكل فرصة كبيرة للعديد من الذين طالما تجاهلتهم حكوماتهم، وهناك أيضاً فرصة ومسؤولية لكل منا.

ومثلما ساعدنا تماماً بعد عام ١٩٨٩ أولئك الذين هدموا حائط برلين لبناء ديمقراطيات قوية واقتصادات السوق، ومثلما رحبنا تماماً في عام ١٩٩٤ بعودة جنوب أفريقيا مرة أخرى إلى دول الكمنولث عندما اختارت طريق المصالحة والديمقراطية بدلاً من الصراع العنصري، فإننا في عام ٢٠١١، حيث الشعوب في شمال أفريقيا والشرق الأوسط تمبّ وتعرب عن آمالها في مجتمعات أكثر انفتاحاً وديمقراطية، لدينا فرصة، بل وأقول، علينا مسؤولية لمساعدتها.

والآن، إن الخطأ الذي طالما نرتكبه في الغرب هو الاعتقاد أنه نظراً لأن الناس في هذه المنطقة يريدون الديمقراطية، فسوف يريدونها بطريقتنا نفسها وبالنتائج نفسها. ينبغي ألا نحاول فرض القيم الغربية أو نموذج واحد على المنطقة. الديمقراطية عملية وليست حدثاً. والمشاركة في الحكم تنطوي على أكثر من مجرد عملية تصويت. واستمعت الجمعية قبل فترة ليست طويلة للرئيس أحمددي نجاد. لم يذكرنا بأنه يحكم بلداً قد يجرون فيه انتخابات من نوع ما، وإنما يقيمون فيه حرية التعبير أيضاً. إنهم يفعلون كل ما في وسعهم لتفادي المساءلة من جانب وسائط الإعلام الحر. إنهم يمنعون المظاهرات بوسائل العنف. ونعم، إنهم

أيضاً يسعين الى إسماع أصواتهن، ويظهرن بوضوح أنهن يريدن تأدية دور في بناء مستقبلهن.

وفي هذه الفترة التاريخية إذاً، عندما يجري الإصغاء الى صوت هذه المنطقة في نهاية المطاف، هناك فرصة فريدة من نوعها الآن كي تحقق المرأة طموحاتها أيضاً. وهذا ليس لمصلحة المرأة فحسب. أنه لمصلحة هذه البلدان ككل. فلنكن واضحين. لا يمكنكم بناء اقتصادات قوية، ومجتمعات مفتوحة، ونظم سياسية شاملة إذا استثنيت المرأة. لذلك، إن الربيع العربي لن ينجح إذا حُرم نصف السكان من الفرص المتوفرة.

والآن، إن الإجراءات التي تتخذها، بطبيعة الحال، لدعم الشعب في كل بلد يجب أن تناسب ذلك البلد، من حيث ثقافته وتاريخه وتقاليدته الخاصة به. فما يصح لليبيا لا يصح بالضرورة لأي مكان آخر. ولكن المجتمع الدولي قد أسمع صوته في ليبيا، ويجب ألا نفقد رباطة جأشنا الآن. يجب أن تتحلى بالثقة من أجل الإعراب عن آرائنا والعمل حسب الاقتضاء لدعم أولئك الذين يسعون لحريات جديدة.

ولقد حان الوقت في الاتحاد الأوروبي لكفالة أن تُستعمل بلايين اليورو التي تنفقها في هذه المنطقة سنوياً لدعم الإصلاح الذي يلي تطلعات الشعوب. وينبغي ألا تكون هناك مبررات أخرى لحرمان شعوب المنطقة من الوصول العادل إلى أسواقنا، بما في ذلك الزراعة. وهنا في الأمم المتحدة، نتحمل المسؤولية عن الوقوف ضد الأنظمة التي تضطهد شعوبها. إننا بحاجة إلى رؤية الإصلاح في اليمن. وقبل كل شيء، حان الوقت لكي يتصرف أعضاء مجلس الأمن بشأن سورية. يجب أن نتخذ الآن قراراً ذا مصداقية، يهدد بفرض عقوبات صارمة.

بطبيعة الحال، ينبغي دائماً أن نعمل بعناية عندما يتعلق الأمر بالشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة. بيد أنه لا يمكننا أن

كان الناتج المحلي الإجمالي للفرد في مصر مساوياً لمثله في كوريا. أما اليوم، فقد انخفض إلى حوالي مجرد الخمس. وثمة بلدان في كل أنحاء المنطقة تعتمد على إيرادات النفط، وأخرى فشلت، بسبب الضوابط المتشددة من جانب الدولة، في التنويع وتهيئة فرص العمل في القطاعات الإنتاجية الجديدة، وفشلت في ربط أنفسها باقتصادات المنطقة واقتصادات العالم على نطاق أوسع.

والواقع أن أقل من أربعة في المائة من التجارة في شمال أفريقيا تجري داخل المنطقة، مما يجعلها المنطقة الأقل تكاملاً في عالمنا. والوعد بالإصلاح الاقتصادي لم يتحقق. لقد قيل كثيراً للناس إن الإصلاح الاقتصادي سيحقق لهم اقتصادات السوق مع مزيد من الحرية لبدء أعمال تجارية، وممارسة التجارة، وتحقيق النمو، وخلق الثروة. ولكن ذلك لم يتحقق. لقد جلب لهم الفساد والمحاباة الرأسمالية. أما الآن فشعوب هذه المنطقة هي التي تحدد المستقبل، ولكنني أحتجها على عدم رفض شيء لم يكن مجزئاً قط - اقتصاد السوق الحقيقي، والمنفتح، والترهيب والشفاف الذي أثبت العالم على أنه أفضل طريقة لتهيئة فرص العمل والثروة. والحاجة الى نجاح الاقتصاد أمر حيوي، لأن ٦٠ في المائة من سكان هذه المنطقة دون سن ٢٥ عاماً. والبطالة بين الشباب تقرب من ضعف المتوسط العالمي.

ويجب على هذه المنطقة ان تجد ٥٠ مليون فرصة عمل جديدة بحلول عام ٢٠٢٠ لمجرد مواكبة سكانها؛ وهذا يعني ٧٠٠.٠٠٠ وظيفة جديدة سنوياً في مصر وحدها. وينبغي لهذه الوظائف ألا تقتصر على الرجال. ولنكن صادقين. ليس رجال المنطقة وحدهم يريدون عملاً وصوتاً. معدل البطالة للمرأة المصرية أكثر ثلاث مرات من معدل الرجال. ولا يقتصر الامر على الاقتصاد في حرمانهن من فرصة القيام بدور أكبر. إنه المجتمع والسياسة والثقافة أيضاً. ولكن إذا نظرنا إلى الحشود في ساحة الحرية نرى أن النساء

إقامتهم دولة قابلة للبقاء، تعيش في سلام جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل الآمنة والمأمونة. وإنني أؤيد ذلك بقوة. وثمة تكهنات كثيرة حول ما سيحدث هنا هذا الأسبوع. فلنكن واضحين بشأن حقيقة واحدة. ليس هناك قرار يمكنه بذاته أن يكون بديلاً عن الإرادة السياسية اللازمة لإحلال السلام. فالسلام لن يأتي إلا عندما يجلس الفلسطينيون والإسرائيليون معاً ويتكلمون بعضهم مع بعض ويتوصلون إلى حلول توفيقية، وبناء الثقة وإبرام اتفاق. لذلك، يجب أن يتمثل دورنا في دعم ذلك، وإيقاع الهزيمة في أولئك الذين يحتضنون العنف، ووقف نمو المستوطنات، ودعم الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء لتحقيق السلام.

ولكن الفرصة المتاحة في ليبيا وفي أماكن أخرى من المنطقة لا تعني مجرد التوصل إلى مجتمع أكثر انفتاحاً، وتحقيق الازدهار، ووضع لبنات الديمقراطية - وإنما تعني تحقيق الأمن أيضاً.

ويقول البعض إن الاستقرار في العالم العربي لا يمكن أن يتحقق إلا بوجود قيادة متشددة من جانب الأنظمة الاستبدادية القوية، وإن الإصلاح تهدد للاستقرار. الواقع أن العكس هو الصحيح. فالإصلاح هو أساس الاستقرار على المدى الطويل. والاستبداد هو الذي يهدده.

وبينما لا يوجد مبرر على الإطلاق للجوء إلى الإرهاب، وإذا حُرِمَ الناس من الوظائف وإسماع أصواتهم، هناك خطر حقيقي من أن الشعور بالإحباط والاقصاء سيؤدي بهم إلى ردود أكثر عنفاً وتطرفاً. وهذه ليست مجرد مشكلة بالنسبة إلى منطقة واحدة. أنها كذلك مشكلة بالنسبة إلينا جميعاً. وهنا، في هذه المدينة العظيمة، حيث قُتل قبل ١٠ سنوات أشخاص من ٩٠ جنسية مختلفة في أبشع هجوم إرهابي في التاريخ، يجب أن نعترف بأن الإصلاح السياسي والاقتصادي في الشرق الأوسط ليس جيداً في حد ذاته

نسمح لهذا بأن يكون عذراً لعدم المبالاة في مواجهة نظام يعمل، أسبوعاً بعد آخر، على اعتقال الناس وترويعهم وتعذيبهم وقتلهم، بينما يسعون إلى إسماع أصواتهم سلمياً.

وصوت الاتحاد الأفريقي حيوي أيضاً. إن أفريقيا تحددت العالم بحق للوفاء بالتزاماته في مجال المعونة. وأنا فخور بأن بريطانيا سوف تفي بالتزامها بإنفاق ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي لعام ٢٠١٣. ويجب على جميع البلدان التي قطعت وعوداً في غلين إغلز وفي أماكن أخرى أن تفي بتلك الوعود أيضاً. وهذا يعني بالنسبة إلى بريطانيا، أننا تمكنا من تقديم ١٢٤ مليون جنيه استرليني من المساعدات الطارئة إلى ٣ ملايين شخص يواجهون المجاعة في القرن الأفريقي. ولكن في الوقت نفسه، يجب أن تتحمل أفريقيا مسؤولياتها أيضاً.

وسيجد العديدون صعوبة في فهم السبب وراء أن ثمة بلداناً في أفريقيا الجنوبية كافحت جداً لرد الاضطهاد عنها، وإنما كانت بطيئة جداً في الاستجابة للربيع العربي. بطبيعة الحال، أعتزف بأن الكثيرين يلتزمون منذ أمد بعيد بعدم التدخل. ولكنني أقول إنه حيث يلزم العمل القانوني والعمل السديد، فإن الفشل في التصرف يعني خذلان أولئك الذين يحتاجون إلى مساعدتنا. لذلك، من المرحب به أن يتخذ الاتحاد الأفريقي خطوات للاعتراف بالمجلس الانتقالي الوطني في ليبيا، كما سبق أن فعل العديد من البلدان الأفريقية. وتمثل مسؤولية أفريقيا الآن في احتضان ودعم مستقبل ليبيا الجديد والكلبي والديمقراطي. ويجب أن يشمل ذلك كفالة مثل أولئك المطلوبين لارتكابهم الجرائم الخطيرة إلى العدالة، وأن يتم إرجاع الثروات المسروقة من الشعب الليبي إليه.

وعلىنا جميعاً تحمّل المسؤولية تجاه الفلسطينيين أيضاً. فثمة جزء رئيسي من الربيع العربي هو حق الفلسطينيين في

الرئيس: يسرني بالغ السرور أن أرحب بسعادة السيد هيرمان فان رومبوي، رئيس المجلس الأوروبي، وأدعوه إلى الإدلاء ببيان.

السيد فان رومبوي (المجلس الأوروبي) (تكلم بالفرنسية): إن أوروبا تبعث لكم برسالة تعاون ودعم وشراكة. إنني أهنئ الرئيس الجديد للجمعية العامة، السفير النصر، ممثل قطر. ونحن نتشاطر تماماً، سيدي الرئيس، التزامكم بالوساطة كأفضل طريقة لتحقيق التسوية السلمية للصراعات. إن سلفكم الأول بول - هنري سباك، هو الرجل الذي أدى في سنوات ما بعد الحرب دوراً حاسماً في إنشاء منتدى جديد وفريد من نوعه للتعاون فيما بين الدول الأوروبية. في البداية، كنا ست دول من أوروبا الغربية. أما اليوم، فنحن نشكّل اتحاداً من ٢٧ عضواً على مساحة قارة بأكملها من ٥٠٠ مليون نسمة، ولنا شراكات في جميع أنحاء العالم.

أنا لست الرئيس الأول للمجلس الأوروبي الذي يخاطب الجمعية العامة بغية تبادل الخبرات والرؤية التي تمتلكها أوروبا. ومع ذلك، إنني الأول الذي يؤدي هذا الواجب وأنا لست، في الوقت نفسه، رئيس الدولة أو الحكومة في بلده؛ الأول الذي تقتضي وظيفته ذات الدوام الكامل أن يعمل من أجل الوحدة بين تلك البلدان الـ ٢٧. إن ذلك الابتكار المؤسسي يعطي اتحادنا المزيد من الاستمرارية والاتساق، مما في ذلك ما يتعلق بالقادة الآخرين في جميع أنحاء العالم. لذلك، أود أن أشكر الجمعية على الاعتراف بهذا الابتكار، وأتاحة الفرصة لي كي أتكلم هنا.

(تكلم بالإنكليزية)

إن العالم تغير في خلال السنة الواحدة منذ انعقاد الدورة السابقة للجمعية العامة هنا. فلقد تغير نحو الأفضل في بعض الميادين. لذلك، أود أن أتكلم، أولاً وقبل كل شيء،

فحسب، بل هو أيضاً جزء أساسي من كيفية إلحاق الهزيمة بالقاعدة في نهاية المطاف.

بطبيعة الحال، يجب أن نواجه النشاط الإرهابي عن طريق التصدي له أمنياً بقوة وحزم. ويجب أن تدرك القاعدة وفروعها بأنه لن يكون لها ملاذ آمن للتأمر أو لتجنيد الشبان بغية تدريبهم ليصبحوا إرهابيين. ولكن على المدى الطويل، يجب ألا نلحق الهزيمة بالإرهابيين فحسب، وإنما بالأيديولوجيا المتطرفة التي تغذيهم. فالأيديولوجيا السامة للقاعدة تنمو على أعمال القمع. وأكثر ما تخشاه هي الديمقراطية. الناس في ميدان التحرير في القاهرة وميدان الحرية في ليبيا ليسوا موجودين هناك لقيام خلافة إسلامية؛ وإنما للحصول على وظيفة وصوت ومستقبل. ويجب أن نحترم دعوتهم، من أجل الحرية ومن أجل أمننا جميعاً.

الرئيس: بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء، وسيد الخزانة الأول ووزير الخدمة المدنية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية على البيان الذي ألقاه للتو.

اصطحب السيد ديفيد كامرون، رئيس الوزراء، وسيد الخزانة الأول ووزير الخدمة المدنية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، من المنصة.

خطاب السيد هيرمان فان رومبوي، رئيس المجلس الأوروبي

الرئيس: تستمع الجمعية الآن إلى بيان يلقيه سعادة السيد هيرمان فان رومبوي، رئيس المجلس الأوروبي.

اصطحب السيد هيرمان فان رومبوي، رئيس المجلس الأوروبي، إلى المنصة.

أن نسمح للنظام الليبي بالقضاء على حياة شعبه. فتم وضع مبدأ "المسؤولية عن الحماية" موضع التنفيذ - مع المثابرة والنجاح. والآن ثمة مسؤولية عن مساعدة ليبيا الجديدة لتحقيق التحول السياسي والمصالحة وإعادة الإعمار في بلد موحد. والمجلس الوطني الانتقالي، الذي يشغل اليوم مقعد ليبيا، مستعد لهذه المهمة. ولقد كانت أوروبا، وهي الآن، وستظل الى جانب الليبيين.

وأرى أن الربيع العربي أسفر عن درسين هامين. الدرس الأول هو هذا: قبل عشر سنوات تقريباً، عندما شُنَّت الهجمات الإرهابية المروعة في هذه المدينة بتاريخ ١١ أيلول/سبتمبر، حشني كثيرون من بداية عصر الكراهية الدينية. إن ذلك لم يحدث. الناس في شوارع تونس والقاهرة وبنغازي، وفي جميع أنحاء العالم العربي يطمحون إلى الكرامة، والوظائف، وتكافؤ الفرص، والعدالة الاجتماعية، والديمقراطية. ولم نشهد التطرف، ولا ما يسمى بصراع الحضارات، ولكننا شهدنا فصلاً من الكفاح من أجل الحرية والعدالة. وينبغي لهذه الأهداف أن تظل هي الغالبة في المستقبل.

أما العبرة الثانية، فهي أن أي نظام سياسي لا يسمح بالتغييرات السلمية سيظل ضعيفاً في جوهره. لذلك نثني على القادة الذين يخطون خطوات شجاعة نحو التغيير الإيجابي.

ولكن إلى جانب الأمل هناك دواعٍ للقلق أيضاً - وتلك هي نقطتي الثانية - إزاء القمع الوحشي الدائر حالياً والذي يرتكبه النظام السوري ضد مواطنيه. تُبقي أوروبا حالياً الضغط على النظام من خلال الجزاءات ونحز الآخريين على الانضمام إلينا.

وبطبيعة الحال، هناك أوجه قلق أخرى أيضاً وهي: القلق من المجاعة في الصومال، حيث يموت آلاف الأطفال ويتعرض آخرون للخطر، مما يتعين علينا أن نتصرف بحزم؛ والقلق إزاء الحروب والصراعات الدائرة؛ والقلق إزاء سلامة

عن أملنا، وثانياً، عن بعض مخاوفنا، وثالثاً وأخيراً، عن مسؤولية أوروبا في العالم.

أولاً، هناك أمل: أمل لملايين الرجال والنساء الذين خرجوا مؤخراً من دائرة الفقر - في آسيا وفي أمريكا اللاتينية، ومن حسن الطالع في أفريقيا أيضاً في أغلب الأحيان. فالاقتصادات الناشئة أخذت تصبح مجتمعات ناشئة. وهناك أمل لأحدث عضو في هذه الجمعية، جمهورية جنوب السودان، منذ نيلها الاستقلال. وعلى الرغم من استمرار وجود مخاوف من القتال، نشيد بنهاية عقود من الحرب الأهلية.

وهناك الآن أمل جديد سببه، في معظمه، إرادة الشعوب في شمال أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط للسير على طريق الديمقراطية. حتى ولو لم ينته القتال، شهدنا الحاق الهزيمة بالقمع والإرهاب، وانتصار التغيير الذي يتطلع نحو المستقبل.

إن الربيع العربي، بالنسبة إلى أوروبا، أحد أهم التطورات السياسية منذ نهاية الحرب الباردة. فنحن الأوروبيون نرتبط ارتباطاً وثيقاً مع العالم العربي بروابط التاريخ والجغرافيا، ونتمنى لهذا الربيع أن يزدهر. ولهذا السبب نؤيد جميع الخطوات نحو التحول الديمقراطي والإصلاح الاقتصادي لمصلحة الشعوب. ونحن ندعم هذه الخطوات بالموارد المالية، والوصول إلى أسواقنا، والتنقل بين بلداننا، وتقديم المساعدة لبناء الدولة والأمة. ويتمثل هدفنا في أن يشعر الشبان والشابات في جوارنا الجنوبي أن بإمكانهم أن يبنوا مستقبلاً في بلدانهم؛ إنه الأمل في حياة أفضل.

ولقد فعلنا المزيد. ففي وقت سابق من هذا العام، عندما كان هناك خطر وقوع حمام دم في بنغازي، تصرف القادة الأوروبيون، إلى جانب قادة آخرين، بسرعة وتصميم، دبلوماسياً - هنا في نيويورك - وعسكرياً. لم يكن بإمكاننا

مستفيدين من خبرتنا في إنهاء خلافات دامت لردح طويل من الزمن. ففي البلقان وفقنا بين الأطراف، وبوصفنا عضواً في المجموعة الرباعية نعمل منحرفين بشدة في إيجاد حل لعملية السلام في الشرق الأوسط.

أريد أن أقول كلمة عن تلك المشكلة. إن معايير أي حل للصراع الإسرائيلي الفلسطيني معروفة جيدة. أوضح الاتحاد الأوروبي تلك المعايير في مناسبات عديدة بما في ذلك هنا في الأمم المتحدة، وما من داع لتكرارها. حان الوقت الآن للعمل السياسي والحوار والمفاوضات. فقد عاش السكان في خوف ومعاناة لوقت طويل جداً.

إن مبدأ حل الدولتين وُضع قبل أكثر من ستين عاماً. ولم يتحقق إلا نصفه. والموقف السياسي للاتحاد الأوروبي بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط مترسخ جيداً؛ فهو يتضمن الإشارة إلى حدود ١٩٦٧، مع عملية مقيضة للأراضي مقبولة لدى الطرفين. وعلاوة على ذلك، يقوم الاتحاد بتقديم الدعم المالي الكافي لعملية بناء الدولة لدى السلطة الفلسطينية.

أما الآن فإن استئناف المحادثات المباشرة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية تحتل لدينا أولوية عليا. إن التطلعات المشروعة للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي من أجل السلام والأمان وقيام الدولة لا بد من الوفاء بها من خلال اتفاق يفرضي إلى قيام دولتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن، ولذلك تشمل تلك التطلعات الاحتياجات الأمنية المشروعة لإسرائيل ورغبة الفلسطينيين في إنهاء الاحتلال.

لذلك أقول إلى القادة في كلا الجانبين: لقد حان الوقت للعمل الآن. هناك مخاطر سياسية ولكن يتعين عليهما تحمل تلك المخاطر، كما فعل بعض من أسلافهما، بغية توفير مستقبل أفضل وأكثر أماناً لمجتمعاتهما. إن الوضع الراهن ليس خياراً. وينبغي لرياح التغيير التي تجتاز المنطقة بأسرها أن

المفاعلات النووية؛ والقلق إزاء الانتشار النووي وتصرف القيادة في إيران وفي كوريا الشمالية؛ والقلق إزاء تغير المناخ. في كل حالة من هذه الحالات علينا أن نسأل أنفسنا، بوصفنا مجتمعاً دولياً، سواء أكاننا نعمل ما ينبغي لنا عمله، في الأجل القصير، أي حماية الأرواح البشرية، وفي الأجل الطويل، أي الحفاظ على حياة البشر.

إن الاتحاد الأوروبي إذ يواجه حقائق الأمل والقلق هذه في العالم، يضطلع بمسؤوليته، وتلك هي نقطي الثالثة. إننا نعمل من أجل دعم قوى الأمل ونكافح أسباب القلق وبصورة محددة جداً.

إننا نكافح أسباب القلق بالوسائل والأموال. من الجدير بالذكر أن الاتحاد الأوروبي أكبر مانح للمساعدة الإنمائية ومانح رئيسي لتمويل أشد الدول فقراً.

ونكافح أسباب القلق بالقوى البشرية. فليس لدينا فقط عشرات الآلاف من الموظفين المختصين بالتنمية، بل لدينا أيضاً آلاف الجنود والشرطة والقضاة يعملون في بعثات مترامية في جميع أرجاء العالم، فهم يعملون في قوة حفظ السلام في منطقة البحيرات الكبرى الإفريقية، وفي قوة شرطة مختصة بالتدريب في أفغانستان والعراق، ونقوم بأعمال الدورية على طول الساحل الصومالي.

إننا نكافح أسباب القلق بدافع من الشعور بتحقيق الخير العالمي المشترك. أما في مسائل الحوكمة العالمية، فإن أوروبا تلتزم حلولاً. فنقوم بدور بناء في مفاوضات التجارة العالمية، ولدينا طموح في محادثات المناخ، ونحن على استعداد لإصلاح المؤسسات المالية الدولية، ونقر بالتغير في القوة الاقتصادية العالمية. وببساطة لا يمكننا أن نقبل بالجمود، سواء أكان في دربان أو الدوحة أو ريو أو كان.

إننا نكافح مسببات القلق بالخبرة والوساطة. فنقوم بالوساطة في الصراعات القائمة في منطقتنا وخارجها،

تتصرف بتصميم وانطلاقاً من روح التضامن. فالأمر يتطلب شجاعة سياسية وقيادة سياسية حكيمة.

إن المسؤولية التي ألمسها حول الطاولة التي يجتمع عليها سبعة وعشرون رئيساً ورئيس وزراء في اتحادنا لا تتعلق فقط بأضعف الاقتصادات الأوروبية، أو بمنطقة اليورو فقط. كلا، إننا نشعر بمسؤولية نحو الاقتصاد العالمي. بينما أتطلع إلى الأسابيع والأشهر المقبلة، يمكن للجمعية أن تطمئن إلى أننا سوف نواصل بذل كل ما يقتضيه الأمر لحماية الاستقرار المالي في منطقة اليورو، والعمل على نحو أكثر من الناحية الحكومية، وإتباع نهج مالي أمثني وزيادة التكامل المالي. إنه التحدي الحاسم للجيل الذي أنتمي إليه.

إننا ندرك بأن الناس في الاقتصادات الأخرى يتطلعون إلينا من حيث تأثير شواغلنا على وظائفهم أو تقاعدهم أو مدخراتهم. وبصورة مماثلة، نتوقع من الاقتصادات الكبيرة الأخرى أن تتحمل مسؤولية تحدياتها الداخلية. ويتعين على الكل منا أن يعيد ترتيب بيته من الداخل، سواء أكان ذلك بتخفيض ديونه العامة، أو بتحفيز الطلب المحلي أو بتعديل أسعار الصرف بحيث تتوافق مع الثوابت الاقتصادية.

(تكلم بالفرنسية)

من الواضح أن برنامجنا أوسع بكثير. ويمكن للأعضاء أن يطمئنوا إلى أن أوروبا ستواصل الوقوف ككتف إلى كتف مع الأمم المتحدة لبناء سلام وأمن عالميين، والنهوض بقيم حقوق الإنسان والديمقراطية على الصعيد العالمي، ومكافحة المجاعة والفقر. وفي كوكب يتزايد عولمة، يصبح دور الأمم المتحدة بالغ الأهمية. وهناك ٥٠٠ مليون مواطن أوروبي يرفضون الإنغلاق أو العزلة الرائجة. علاوة على ذلك، فالعالم ليس ملكاً لأي دولة بمفردها. بل إن هذا العالم هو عالمنا ومملكه كلنا.

تساعدهما على الخروج من المأزق. أقول للقادة في الجانبين: إن التاريخ حَكَمَ قاسٍ على قصر النظر. ومع مرور الزمن فإنه لا يكافئ إلا الشجاعة السياسية والقيادة السياسية الحكيمة. ومن الخبرة الأوروبية، بوسعنا أن نقول لهما إن أي حلٍ توفيقى دائم يكمن في التضحية والثقة المتبادلتين.

في غضون بضعة أسابيع فإن امرأة في مكان ما سوف تضع مولودها، مما يمثل البليون السابع من البشر في الأرض. إن مولد طفل يمثل أقوى إشارة على الأمل. ولكن على أي كوكب سوف يعيش هذا الطفل؟ وحسب الوضع الراهن لا يمكننا أن نتيقن من الحفاظ على البيئة. فالأنماط الحالية للإنتاج والاستهلاك غير قابلة للاستدامة. وعلاوة على ذلك، لا يكفي ما نقوم به من عمل من أجل مكافحة تغير المناخ، وهو عمل دون مستوى الأهداف المتفق عليها سياسياً.

من الواضح أنه يتعين القيام بالمزيد من العمل لمواءمة الكلمات بالأفعال، ابتداءً من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ الذي سيعقد في دربان. وأوروبا متمسكة بالتزاماتها. سنعمل على الوفاء بتحقيق الأهداف المتعلقة بالإنبعاثات، ونحض بقية البلدان الصناعية على الانضمام إلينا. أما في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة، فإنه يجدر بالعالم أن يظهر التزامه المتجدد بالتنمية المستدامة. ويجب أن يصبح النمو الأخضر صرخة مدوية في البلدان الصغيرة والكبيرة، الغنية والفقيرة. وكما قلت، فإن أوروبا مستعدة لمساعدة أضعف الدول.

تفي أوروبا بمسؤولياتها عالمياً ومحلياً. ونواجه حالياً أفسى محنة شهدناها في سنوات، ألا وهي أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو. يتخذ حالياً القادة الأوروبيون قرارات، بصورة إنفرادية ومشاركة لإنهاء هذه العاصفة. إننا

في الشهر الماضي، على سبيل المثال، شهدت شخصياً في الصومال كيف أن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لا يزالان غير فعالين إزاء المشاكل الراهنة الملحة. من المستحيل أن أصف بالكلمات الفقر والمعاناة اللذين رايتهما في الصومال. إنني أتكلم عن هذا لأني شهدت ذلك شخصياً مع أسرتي ووزرائي. وهو ليس من قبيل الإشاعة؛ بل رأيتهم بأم عيني. إن مأساة الصومال حيث يموت عشرات الآلاف من الأطفال، بسبب عدم توفر كسرة خبز لغمسها بالماء، أمر يبعث على العار للمجتمع الدولي، ولا يمكن وصفه بوضع كلمات. إن الحرب الأهلية التي ما برحت تدور رحاها منذ عشرين عاماً قد مسحت الأخضر واليابس من موارد الصومال وقوتها. إن الشعب الصومالي يُجر تدرجياً إلى الموت والعالم يتفرج عليه.

إن المجتمع الدولي يشاهد المعاناة في الصومال كما لو كانت شريطاً سينمائياً. بيد أنه من الملح لنا أن نتصدى لهذه الحالة، وهي اختبار لإنسانيتنا. وبقيامنا بذلك ينبغي لنا ألا ننظر إلى الصورة التي نراها اليوم فحسب، بل أيضاً أن ننظر إلى التاريخ المخزي الذي أوصل الصومال إلى هذه المأساة الكبيرة. وفي الواقع تكمن تحت هذه القمة الضخمة من الجليد جرائم كبيرة ارتكبت ضد الإنسانية.

في ذلك الصدد، كشفت الحالة في الصومال أيضاً عن جراح عميقة تسببت بها العقلية الاستعمارية التي أبقّت أفريقيا تحت هيمنتها لقرون. ولكن اليوم مجد أن هذا الموقف الاستعماري البارد ينأى بنفسه عن الأماكن التي ليس لديه اهتمام بها، ويشاهد من دون أن يحرك ساكناً ملايين الأطفال يموتون من الحاجة إلى لقمة من الخبز في الصومال. سأكون صريحاً في كلامي. ما من أحد بوسعه أن يتكلم عن السلام أو العدالة أو المدنية في العالم إذا انطلقت صرخة من الصومال ووقعت على آذان صماء. وما من كلمات تكفي لوصف حالة الكرب هناك. إن نهج تركيا نحو مسألة الصومال

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة أشكر رئيس المجلس الأوروبي على بيانه الذي ألقاه من فوره.

اصطُحِب السيد هيرمان فان رومبوي، رئيس المجلس الأوروبي من المنصة.

خطاب السيد رجب طيب أردوغان، رئيس وزراء جمهورية تركيا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية تركيا.

اصطُحِب السيد رجب طيب أردوغان، رئيس وزراء جمهورية تركيا إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يسعدني أيما سعادة أن أرحب بدولة السيد رجب طيب أردوغان، رئيس وزراء جمهورية تركيا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد أردوغان (تركيا) (تكلم بالتركية؛ ووفر الوفد الترجمة الشفوية إلى الإنكليزية): أسجي تحياتي الحارة والطيبة إلى الجميع، وآمل من الدورة السادسة والستين للجمعية العامة أن تأتي أكلها. أود أن أهنئ السيد ناصر عبد العزيز النصر على توليه الرئاسة، وأعرب عن تقديري المخلص للسيد جوزيف ديس على عمله بوصفه الرئيس السابق للجمعية.

إننا نعيش في أوقات يمر بها المجتمع الدولي والأمم المتحدة في مرحلة امتحان لم يسبق لها مثيل. ومهما يكن من أمر، أشعر أنه لزاماً علي، أن أقول بمنتهاى الصراحة أن الأمم المتحدة اليوم لا تتحلّى بالقيادة اللازمة لمساعدة البشرية على التغلب على مخاوفها من المستقبل. لذلك لا بد للأمم المتحدة من أن تصلح نفسها وتحدد رؤيتها بغية حماية الحقوق العالمية للبشرية جمعاء، بدلاً من العمل من أجل بلدان معينة والبقاء تحت وصايتها.

المستقبل. عندما تستأنف الصومال مكانها الجديرة به في المجتمع الدولي، سيصبح العالم مكاناً أكثر أماناً وأكثر استقراراً. إن هذا الفهم بالتحديد هو الذي يكمن في قلب الجهود تركيا المصممة من أجل مساعدة الصومال. إننا نسعى بكل الجهود لتنفيذ الاستثمارات في الهياكل الأساسية التي سوف تمكن الصومال من الوقوف على قدميها، والعمل دون كلل للمساعدة على تهيئة بيئة من الاستقرار السياسي والسلم تفضي إلى التنمية المستدامة. إننا نفعل هذا فقط انطلاقاً من مسؤوليتنا الإنسانية، ومن دون أي حافز آخر. ويحدونا أكبر الأمل بأن يصبح ما أظهرته القيادة التركية في هذا المجال مثالا يحتذي به المجتمع الدولي برمته.

بالنسبة لنا فإن الأمم المتحدة ترمز إلى المثل العليا ومؤداها أن القانون الدولي والعدالة سيتغلبان على القوة الغاشمة والظلم، وأن السلام سوف يتغلب على الصراع، وأن ضمير الإنسانية سوف ينتصر على المصلحة الذاتية الضيقة والتوازن السياسي، ذلك هو فهمي لما يجب أن تكون عليه الأمم المتحدة.

إن أكبر عائق يقف أمام تحقيق هذه المثل العليا هو الصراع العربي الإسرائيلي الذي ما برح دائراً لأكثر من نصف قرن. وبما أن هذه المشكلة ما زالت من دون حل وأن الحقوق والقانون والعدالة قد تم التضحية بها من أجل التوازن السياسي، فذلك يعد أعظم صفة لإحساسنا بالعدالة الدولية.

إن إسرائيل حتى الآن لم تمتثل إلى ٨٩ قراراً ملزماً صادراً عن مجلس الأمن، وأشدد على هذا الرقم، بالإضافة إلى ذلك هناك المئات من القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة، هذه الهيئة بالذات، والتي تجاهلها إسرائيل. ومما هو أكثر مدعاة للأسف أن الأمم المتحدة مكتوفة اليدين ولا تستطيع أن تخطو خطوة واحدة لإنهاء المأساة الإنسانية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني.

أو أي مسألة دولية أخرى هو نهج تضرب جذوره في المبادئ الإنسانية. لذلك أطلقنا حملة مساعدات شاملة من أجل الصومال بتأييد قوي من أبناء أمتنا. لقد جمعنا تبرعات من أبناء شعبنا بلغت نحو ٣٠٠ مليون دولار في الشهرين الماضيين، وعلاوة على ذلك، بلغ مجموع مساعدتنا الإنسانية حتى اليوم أكثر من ٣٠ مليون دولار، وقمنا أيضاً بتنظيم اجتماع طارئ لمنظمة التعاون الإسلامي في اسطنبول تم فيه التعهد بتقديم مبلغ يتجاوز ٣٥٠ مليون دولار.

إلى جانب المساعدة الإنسانية الطارئة، عقدت تركيا العزم أيضاً على المساعدة في بناء الهياكل الأساسية والمرافق التي ستمكّن الصومال من الوقوف على قدميها. وفي ذلك الصدد، اضطلعت تركيا بطائفة واسعة من المشاريع، ابتداءً من النقل إلى الصحة والتعليم، ومن الزراعة إلى مصائد الأسماك والتعمير، بما في ذلك شق الطرق، وتشبيد المستشفيات والمدارس وحفر آبار المياه. وبإعادة فتح سفارتنا في مقديشو، أظهرنا للعالم أن التذرع بالمشاكل الأمنية ليست عذراً للتأخير في تقديم المساعدة.

إلى جانب هذه التدابير، من الجوهرى أيضاً أن ننهي الحرب الأهلية في أسرع وقت ممكن، وأن نوفر للصومال حكماً ديمقراطياً ووحدة لتنجح في مكافحة القرصنة والإرهاب الناشئ من هناك. وفي ذلك الصدد، نرجو من الجميع أن يأخذوا في الاعتبار أن المجتمع الدولي يرفض إيلاء الاهتمام للصومال الذي أولاه إلى مناطق صراع أخرى من العالم. ويجب على المجتمع الدولي بأسره أن يعمل بحس من أقصى درجات الإلحاحية تأييداً للجهود الرامية إلى إحلال السلام والاستقرار في الصومال. ولا بد من إنهاء الحرب الأهلية من دون أي تأخير، وهي حرب خنقت أشقائنا الصوماليين لمدة عشرين عاماً.

في ذلك السياق، إن التقدم الذي أحرزه مؤخرًا القادة الصوماليون نحو بناء توافق آراء وطني يعطينا أملاً في

الدولية؟ لا أرى هذه الإمكانية في النسخة التي لدي من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. إذا كنتم تريدون إرسال صندوق من الطماطم إلى فلسطين، فيتعين عليكم استصدار الإذن من إسرائيل، ولا أعتقد أن ذلك عملاً إنسانياً.

وكما قلت من قبل، على الذين يحكمون إسرائيل أن يجزوا الخيار. إن الثغرات الموجودة في منظومة الأمم المتحدة والجماعات الضاغطة في بعض البلدان ربما تعطي إسرائيل الفرصة للتملص من القانون والعدالة الدولية وهي تواصل أعمالها غير الشرعية. ومهما يكن من أمر، لن يوفر ذلك الأمن الذي تحتاجه إسرائيل اليوم، وإني أقول ذلك مع التشديد.

لا بد للذين يحكمون إسرائيل من أن يروا أنه لا يمكن إحلال الأمن الحقيقي إلا ببناء السلام الحقيقي. أود مرة أخرى أن أذكر إسرائيل من على هذا المنبر أنه ما من شيء يحل محل السلام. إن ما نواجهه اليوم ليس مجرد معادلة السلام مقابل الأمن. ويجب على إسرائيل أن تقر الصورة السياسية والاجتماعية التي بدأت تلوح في الأفق مؤخراً في الشرق الأوسط، وأن تفهم أنه لم يعد ممكناً لها العمل في بيئة يسودها استمرار النزاع والصراع.

إذا كنا، بوصفنا مجتمعاً دولياً، نعتقد أن المثل التي توطد دعائم السلم والأمن الدوليين تكمن في المبدأ الذي تأسست عليه الأمم المتحدة، إذاً لقد حان الوقت للضغط على إسرائيل لإحلال السلام، لكي تظهر بوضوح أنها ليست فوق القانون، على الرغم من الأعمال التي يقوم بها قادتها.

ومن بين أحد أهم الخطوات التي يتعين اتخاذها في هذا الصدد الاستجابة إلى المطالب المشروعة للشعب الفلسطيني والاعتراف بدولته، وتبوء ممثلي دولة فلسطين المكان الذي يستحقونه عن جدارة في الجمعية بوصفها دولة عضواً في الأمم المتحدة. وفي الحقيقة أن الأمم المتحدة أعلنت فلسطين دولة في عام ١٩٤٧ ومن خلال القرار ١٨١ د-٢، ولكن من سوء الطالع لم ينفذ القرار.

ومن هنا لا بد لي أن أسأل عما إذا كانت الأمم المتحدة ستفشل في تنفيذ الجزاءات التي فرضتها على بلدان أخرى تماماً كما فشلت في تنفيذ القرارات المتعلقة بإسرائيل. فهل ستواصل الأمم المتحدة بدأب متابعة القرارات التي اتخذتها فيما يتعلق بأمكان أخرى، كالسودان، على سبيل المثال؟ وحقاً يتعين علينا أن ننظر إلى أنفسنا في المرآة.

إن الحالة تبعث على السخط الكبير في المجتمع الدولي بشكل عام. لذلك لا يمكن أن تظل من دون حل؛ ويتعين على المجتمع الدولي أن يتصرف على جناح السرعة لتضميد الجراح الدامية.

إن إسرائيل تستخدم بسهولة القنابل الفوسفورية وتمتلك القنبلة الذرية ولا تتحمل أي جزاءات. ولكن إذا ما بدرت حتى إشارة إلى إمكانية ظهور هذه الأسلحة في أي مكان في المنطقة، تقوم الدنيا وتقع لكبحها. وإني أتساءل عما إذا كان ذلك من العدل والإنصاف.

وتوخياً للصراحة فإن سبب المشكلة في هذا السياق هو الحكومة الإسرائيلية. إن الذين يحكمون البلد يتخذون خطوات كل يوم مؤداها أنه بدلاً من أن يعملوا على تمهيد السبيل أمام السلام، فإنهم يضعون عقبات أو حواجز جديدة أمامه. وهكذا فإن الأرض الفلسطينية الواقعة تحت الاحتلال، ليست أرضاً إسرائيلية. والقول بأن الأرض المحتلة هي أرض إسرائيلية إنما يناقض التاريخ. إنها أرض فلسطينية تقع تحت الاحتلال. إن إسرائيل هي التي تستخدم القوة غير المناسبة. مرة أخرى، إن إسرائيل هي التي لا تتقيد بالإرادة الدولية.

في هذا السياق، إن ما يتجلى بوضوح تام، تشييد المستوطنات غير الشرعية في الأراضي المحتلة في فلسطين، على الرغم من نداءات المجتمع الدولي لوقفها، والحصار المفروض على غزة.

وأريد أن أسأل الجمعية؛ هل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يسمح بحرمان أ بلد أو مجتمع أو شعب من العدالة

إن تركيا بلد يحظى بالثقة في الساحة الدولية ويسعى المجتمع الدولي إلى صداقته وتعاونه. ولن نتخلى عن هذه السياسة المبدئية والحازمة.

إننا نشهد عملية تاريخية من التحول والتغيير في الشرق الأوسط. ومنذ اليوم الأول الذي بدأت فيه هذه الأحداث، ناشدنا جميع الإدارات في المنطقة أن تصغي إلى نداءات شعوبها من أجل الديمقراطية. إن المصدر النهائي للشرعية لكل حكومة، هو في المقام الأول، الشعب وإرادته. وما يتعين القيام به هو كفالة تحقيق إرادة الشعب بطريقة حرة ومنفتحة.

وقلنا أيضاً إن السيادة تُستمد من إرادة الشعب. وأي سيادة لا تستند إلى إرادة الشعب غير مشروعة. ولا تسمح السيادة لأي قائد أو نظام أن يقمع شعبه أو يقتل المدنيين الأبرياء. والنظام الذي يوجه فوهات البنادق إلى شعبه لا يمكن أن تكون له سيادة أو شرعية. واليوم، يجب أن يفهم الجميع أن الزمن قد تغير. لقد ولّت حقبة الحكومات التي لا تلبّي الاحتياجات والتطلعات المشروعة لشعوبها والتي تظلم وتقمع إدارتها شعوبها ولا تضع العدالة على رأس الأولويات.

هذا كان النداء الذي وجهناه. ويسعدنا أن نداءنا لقي آذاناً صاغية في مصر وتونس وليبيا ومهد السبيل للتحول الديمقراطي ولعملية انتقالية على أساس المطالب المشروعة لشعوب تلك البلدان. وهذا يمنحنا الأمل بالمستقبل. بيد إننا نلاحظ، مع الأسف، أن بعض البلدان ما زالت تقبع خلف منعطف الأحداث وتصدّر عنها ردود أفعال طائشة ناتجة عن ذهنية عفا عليها الزمن.

وفي هذا السياق، نتابع عن كثب التطورات الجارية في سوريا، وهي بلد مجاور وبالتالي ذو أهمية كبيرة لتركيا. والحالة السائدة في سوريا تشكل مصدر قلق لنا. فإجراءات الحكومة لا يمكن قبولها وقد حذرنا القيادة السورية

إن تأييد تركيا للاعتراف بدولة فلسطين غير مشروط. ستواصل تركيا العمل بهمة في الشرق الأوسط لكفالة إحلال السلم. ونقف على أهبة الاستعداد للقيام بذلك. ومن هذا المنطلق سوف نواصل العمل بنشاط من أجل حل الصراع العربي الإسرائيلي، والاعتراف بدولة فلسطين، وتحقيق الوحدة فيما بين الفلسطينيين، ورفع الحصار غير الشرعي المفروض على شعب غزة.

إن هذا الالتزام امتداد طبيعي لرؤيتنا من أجل إحلال السلام والاستقرار الإقليميين والتزامنا بالقانون والعدالة الدوليين. وهو أيضاً نابع من المسؤولية التي نشعر بها في هذا المجال. وبصورة ماثلة، عندما هوجمت قافلة المساعدة الإنسانية في المياه الدولية من الجو والبحر ونجم عن الهجوم وفاة تسعة مدنيين أبرياء، وكانت تلك القافلة تضم مشاركين من ثلاثة وثلاثين بلداً من، لم نستطع أن نظل صامتين. لقد كان رد فعلنا على إسرائيل نابع من قناعاتنا.

إن تركيا لم تسع قط إلى انتهاج سياسات تنطوي على العداوة والمواجهة ضد أي دولة. بل إن سياستنا الخارجية تركز على مبادئ الصداقة والتعاون. وسياستنا نحو إسرائيل ليست استثناء من هذه المبادئ. بيد أن إسرائيل قد أخطأت بشدة بحق بلد وشعبه أظهر طيلة التاريخ صداقة قوية نحوها ونحو شعبها. إن ما نطلبه من إسرائيل واضح. أي يجب على إسرائيل أن تعتذر وأن تدفع تعويضاً لأسر الشهداء وأن ترفع الحصار عن غزة. إن موقفنا لن يتغير ما لم تف إسرائيل بهذه المطالب وتتخذ خطوات في هذا الاتجاه.

أود أيضاً ومن على هذا المنبر أن أشدد على أنه ليست لدينا أي مشكلة مع شعب إسرائيل. إن مشكلتنا تنشأ من السياسات العدوانية التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية الحالية. وفي الحقيقة كانت لنا علاقات بناءة جدا مع الحكومات الإسرائيلية السابقة. وحققتنا تقدما كبيرا في عدد من المجالات. أما حالياً فمصدر التوتر هو حكومة إسرائيل وحدها.

حاليا ١٧٠ بليون دولار من الأصول في الخارج، ولكن الشعب لا يستطيع الاستفادة منها. وفي هذا الصدد، من الضروري تنفيذ القرار ٢٠٠٩ (٢٠١١). الشعب الليبي قادر على تقرير مستقبله ويجب أن نحترم خياراته.

ويجب إيجاد حل شامل ودائم لمشكلة قبرص التي طال أمدها واستمرت لأكثر من نصف قرن. وتحملي من خطة الأمم المتحدة التي وضعتها في عام ٢٠٠٤ أن معايير الحل موجودة، ولكن الجانب اليوناني القبرصي يفتقر إلى الإرادة اللازمة لتحقيقه. غير أن الجانب التركي القبرصي لم يتحرر حتى الآن من العزلة المفروضة عليه، على الرغم من أنه عبر دائما عن تصميمه على إيجاد الحل. ومع ذلك، ظل الجانب التركي القبرصي ملتزما بالحل السلمي ويشترك بحسن نية في مفاوضات المساعي الحميدة المستأنفة بإشراف الأمم المتحدة.

والهدف هو استكمال المفاوضات بحلول نهاية هذا العام وطرح الخطة لإقرارها في استفتاءين متزامنين يتم إجراؤهما في مطلع العام القادم، مما سيمكن قبرص الموحدة من أخذ مكانها في الاتحاد الأوروبي بدون تأخير. وستواصل تركيا تقديم الدعم اللازم من أجل التوصل إلى حل في أسرع وقت ممكن ويكون متماشيا مع ذلك الجدول الزمني. ولكن، أود التأكيد على أنه إذا لم يسمح موقف الجانب اليوناني القبرصي المتعنت من تحقيق ذلك، فإن تركيا بوصفها بلدا ضامنا، لن تسمح ببقاء مستقبل الأتراك القبارصة يخيم عليه عدم اليقين إلى الأبد.

وعلاوة على ذلك، في هذا المنعطف الحاسم، لا يمكننا أن نقبل أي محاولة من الجانب اليوناني القبرصي أن يتصرف وكأنه الممثل الوحيد للجزيرة أو أنه يملك الصلاحية لاتخاذ القرارات نيابة عن الأتراك القبارصة. وفي هذا الصدد، محاولة الجانب اليوناني القبرصي أن يقرر بشكل أحادي حدود مناطق الولاية البحرية وأن ينخرط في أنشطة

مرات عديدة بهذا الشأن. إننا نتشاطر حدودا بطول ٩١٠ كيلومترات. وقد قلنا الحقيقة دائما لأننا نؤمن أن الأصدقاء يقولون الحقيقة دائما، مهما كانت تلك الحقيقة مرة. وأكدنا دائما أنه يجب الإصغاء إلى نداءات الشعب ومطالبه ورغباته. وظللنا نؤكد أن القمع والاضطهاد لا يمكن أن يحققا الازدهار. ويجب أن نصغي إلى نداء الشعب من أجل الديمقراطية، لا أن نوجه فوهات البنادق إليه.

وللأسف، ظلت القيادة السورية تتجاهل تحذيراتنا باستمرار. والآن، كل قطرة دم تسفك في البلد لا تؤدي إلا إلى تعميق الشرخ بين الشعب والإدارة في سوريا. وستظل تركيا تدعم المطالب الديمقراطية المشروعة للشعب في سوريا وفي كل مكان آخر، وتدعو النظام إلى احترام رغبات وتوقعات شعبه. ونتوقع من المجتمع الدولي أن يحدو حدونا.

وفي هذا الصدد، نحن ماضون في تعزيز تعاوننا مع تونس ومصر. وفي ليبيا، دعمت تركيا المجلس الوطني الانتقالي منذ البداية. إننا نعلن باعترار كبير أننا كنا البلد الأول الذي أعاد سفيره إلى ليبيا. وسنظل ندعم ليبيا الجديدة بقوة وهي تعود إلى مكانها المستحق في الأمم المتحدة بوصفها دولة ديمقراطية موحدة ومستقلة.

وخلال زيارتي إلى ليبيا في الأسبوع الماضي، ذهبت إلى طرابلس وتاجورا ومصراتة وبنغازي، وعقدت اجتماعات في جميع المدن الأربع. والتقيت بأبناء الشعب وتكلمت معهم. وشاهدت ولمست الاعتزاز المحق للشعب الليبي بثورته. وشاهدت أيضا الدمار الذي أصاب مصراتة.

إنني أعتقد أن المجتمع الدولي يجب أن يكون شديد الحساسية تجاه مسائل معينة فيما يتعلق بليبيا. أولا، إن ليبيا ومواردها لليبيين. وبينما يجري تأسيس الديمقراطية في ليبيا، من الأهمية بمكان الإفراج فورا عن أصول البلد المجمدة في الخارج لكي تتمكن ليبيا من الوقوف على أقدامها. إننا نريد أن نكفل لليبيين الموارد التي يحتاجون إليها حقا. ويوجد للبلد

الأعضاء في الجمعية العامة لترشح تركيا للعضوية غير الدائمة في مجلس الأمن لفترة السنتين ٢٠١٥-٢٠١٦.

وثمة شاهد آخر من شواهد دعمنا لأهداف الأمم المتحدة، وهو تصميمنا على متابعة برنامج عمل اسطنبول، المعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، الذي استضافته تركيا في وقت سابق من هذا العام. كما إننا نواصل جهودنا لتنفيذ رزمة التعاون الاقتصادي والتقني المعلنة مع أقل البلدان نمواً في أسرع وقت ممكن. وكجزء من تلك الرزمة، التي تشمل مجالات تعاون عديدة، تتراوح من التجارة إلى التعليم، ومن الزراعة إلى الطاقة، نعتزم تقديم مساعدة سنوية بقيمة ٢٠٠ مليون دولار إلى أقل البلدان نمواً. كما إننا نتوخى زيادة قيمة الاستثمار المباشر في تلك البلدان إلى ٥ بلايين دولار بحلول عام ٢٠١٥، وإلى ١٢ بليون دولار بحلول عام ٢٠٢٠.

إننا نعتبر أن الأمن والتنمية وحقوق الإنسان أجزاءً لا تتجزأ من كل واحد. فهي تشكل مجتمعة أهم الضمانات الأساسية للسلام الدائم. وستواصل تركيا العمل بغية تحقيق تلك الأهداف الأساسية للأمم المتحدة، وستظل تبذل كل جهد ممكن لنترك للأجيال القادمة عالماً أكثر أماناً وازدهاراً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية تركيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد رجب طيب إردوغان، رئيس وزراء جمهورية تركيا، من المنصة.
رُفعت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

استكشافية في حقول النفط والغاز الطبيعي يمثل موقفاً مجرداً تماماً من المسؤولية سواء من حيث التوقيت أو النتائج الممكنة.

وفي مواجهة تلك الأنشطة الأحادية للجانب اليوناني القبرصي، التي يبدو أن المقصود بها التسبب بأزمة، ستصرف تركيا والجانب التركي القبرصي بالمنطق السليم، ولكنهما أيضاً سيحميان بحزم حقوقهما وفقاً للقانون الدولي. وفي هذا السياق، نتوقع من جميع الأطراف المعنية أن تعمل بفعالية لكفالة وقف الإدارة اليونانية القبرصية لتلك الأنشطة، التي من شأنها أن تقود إلى التوتر، ليس في الجزيرة فحسب، بل أيضاً في كل أنحاء المنطقة. وإذا لم يحدث ذلك، فسنقوم بكل ما هو ضروري.

إن الاحتلال غير الشرعي لأراضٍ أذربيجانية، الذي استمر لسنوات عديدة، يجب أن ينتهي. ومن غير المقبول أن يبقى النزاع بشأن ناغورني كاراباخ بلا حل على النحو الذي هو عليه حالياً.

وتقع علينا جميعاً المسؤولية السياسية والأخلاقية عن حل المشاكل الدولية قبل أن تصل إلى طريق مسدود. وفي هذا الصدد، يجب بذل جهود أكثر فعالية لحل الصراع في كشمير والتراعات الممتدة الكثيرة الأخرى، التي لن أعدها هنا. وفي مقابل ذلك، يمكن تحقيق السلام والاستقرار في البلقان من خلال الاعتراف باستقلال كوسوفو.

لقد ظلت تركيا دائماً داعماً قوياً للمبادئ والأهداف المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وأعتقد أننا أثبتنا التزامنا في هذا الصدد خلال فترة عضويتنا غير الدائمة في مجلس الأمن في العامين ٢٠٠٩-٢٠١٠. وأعتقد أيضاً أن أداءنا الفعال خلال تلك الفترة شاهد على ما ننوي القيام به إذا ما أعيد انتخابنا في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦. وفي هذا الصدد، أود أن أعثم هذه الفرصة للتأكيد على أننا نعول على دعم جميع